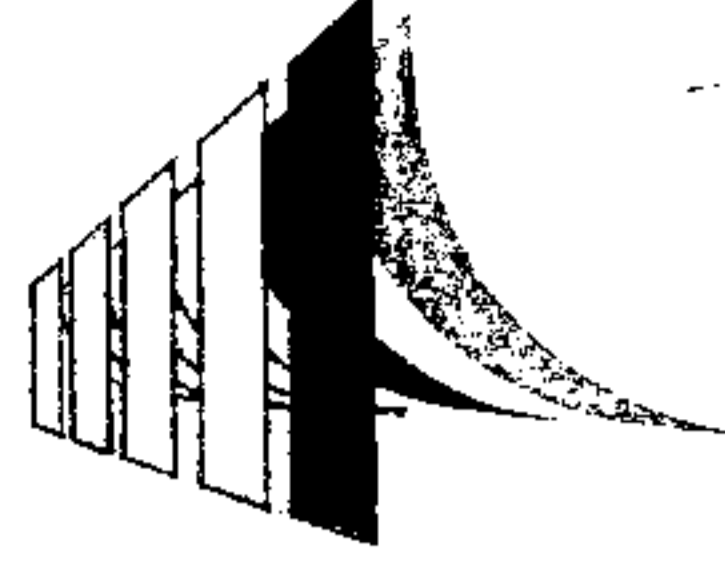


مرفق رقم  
( ٢٥ )



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## الفصل التشريعي الخامس عشر

### دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
يروح ني مجلس يروح الثلاثاء الموافق ٢٨/٣/٢٠١٧  
مع إعطائه صفة الاستعجال التاريخ: ٢٨ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ

التقرير رقم ( ١٥ )  
المحترم

علاء الدين  
٢٨/٣/٢٠١٧

الموافق: ٢٦ مارس ٢٠١٧ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن :

١. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

وعددتها ( ٤ ) ( الثالث منها محال بصفة الاستعجال )

٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

والمرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

وعددتها ( ٢ ) .

٣. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية . ( المحال بصفة الاستعجال )

سبق أن قدمت اللجنة تقريرها الرابع عشر بهذا الشأن وتم إعادته إلى اللجنة

بناءً على قرار المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ م ، على أن تقدم

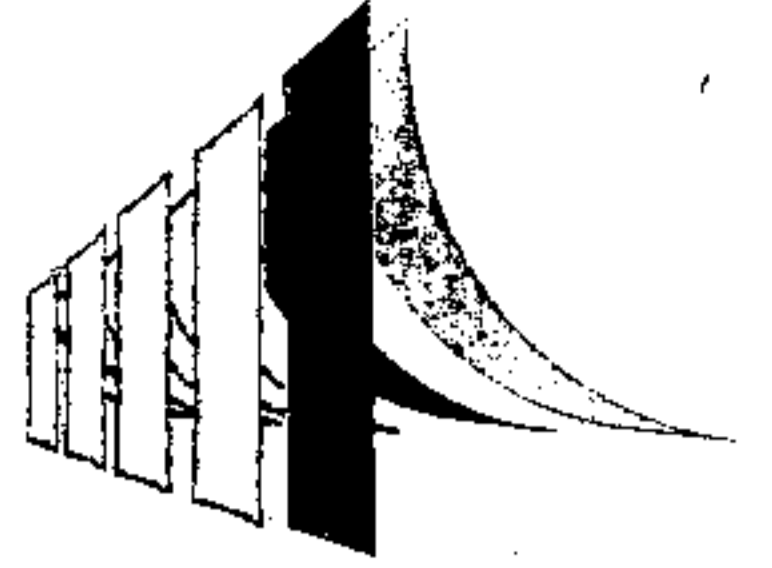
تقريرها في فترة لا تتجاوز أسبوعين .

برجاء عرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

عسكر عويد العنزي



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد العادي الأول

### التقرير رقم ( ١٥ )

### لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

#### عن

١. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وعددها ( ٤ ) ( **الثالث منها محال بصفة الاستعجال** ) .
٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها ( ٢ ) .
٣. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية . ( **الحال بصفة الاستعجال** ) .

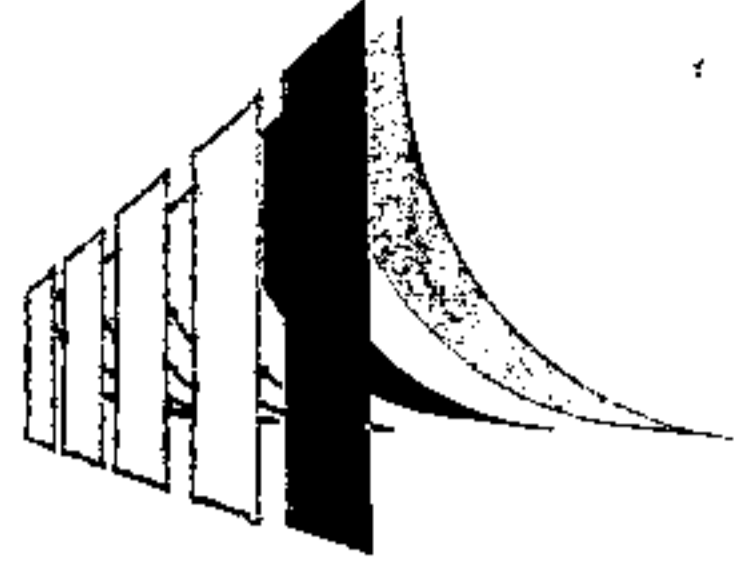
#### إعداد

د. ماجد الحلو - مستشار قانوني

د. داود الباز - مستشار قانوني

#### مراجعة

علي يوسف العلي - رئيس مكتب اللجنة



دولة الكويت

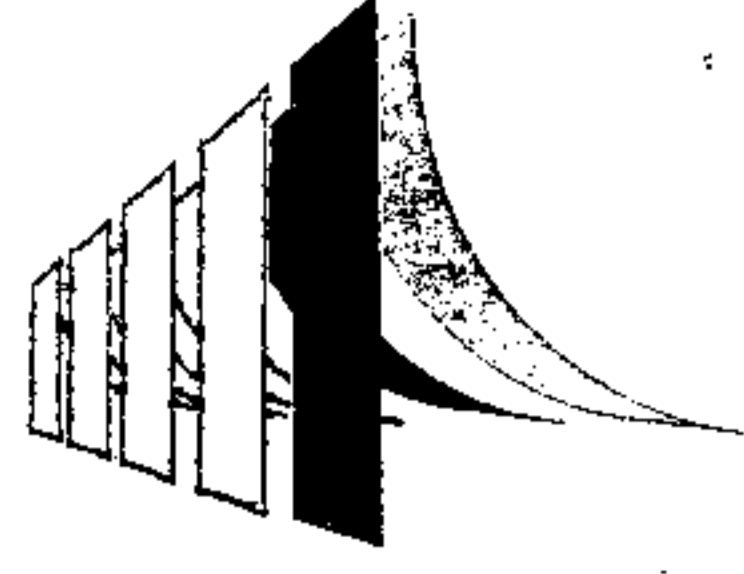
State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY  
التقرير ( الخامس عشر )

## للجنة الشؤون الداخلية والدفاع

عن :

١. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جمعان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، أسامة عيسى الشاهين .
٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السيد العضو / سعدون حماد العتيبي .
٣. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة ، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهاد العنزي ، ناصر سعد الدوسري ، نايف عبدالعزيز العجمي . ( **الحال بصفة الاستعجال** )
٤. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ، المقدم من السادة الأعضاء / الحميدي بدر السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ثامر سعد الظفيري .
٥. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السيدين العضوين / د. عودة عودة الرويعي ، د. خليل عبدالله أبل .
٦. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية ، المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف المطيري ، نايف عبدالعزيز العجمي ، د. حمود عبدالله الخضير ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم العازمي . ( **الحال بصفة الاستعجال** )



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

٧. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ، المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش .

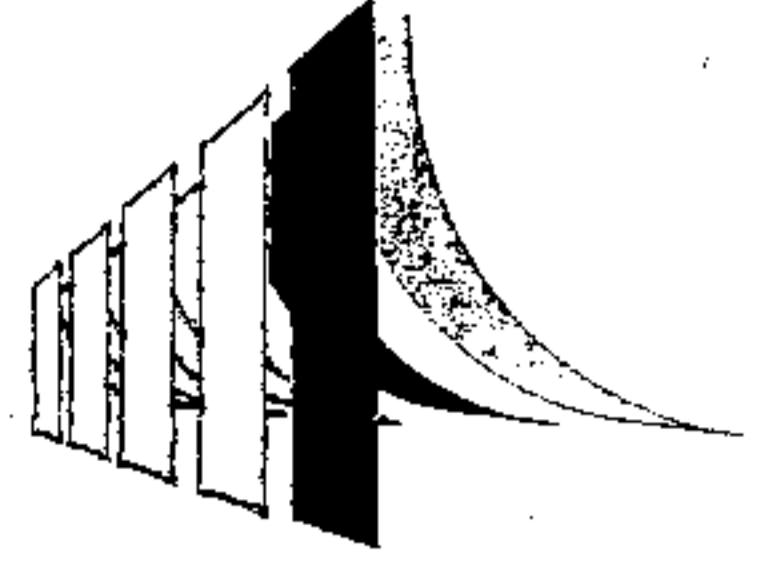
### الإحالة :

أحال السيد / رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة التقرير التاسع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية المتضمن الاقتراحات بقوانين الأول والثاني والثالث والرابع بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٧ ، كما أحال الاقتراح بقانون الخامس والتقرير الرابع والعشرين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية المتضمن الاقتراح بقانون السادس بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ ، والاقتراح بقانون السابع بتاريخ ١٩/٢/٢٠١٧ ، وذلك لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس الموقر .

### **وسبق للجنة أن قدمت تقريرها ( الرابع عشر ) عن :**

١. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وعددها ( ٤ ) . ( الثالث منها محال بصفة الاستعجال ) .
٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها ( ٢ )
٣. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية . ( المحال بصفة الاستعجال ) .

**وفي جلسة المجلس المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/٣/٧ وافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة على أن تقدم تقريرها في فترة لا تتجاوز أسبوعين .**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

### اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات لهذا الغرض في ٢٦/١/٢٠١٧ م ، ٥/٢/٢٠١٧ م ، ٦/٢/٢٠١٧ م ، ١٩/٣/٢٠١٧ م .

وحضر جانباً من اجتماعاتها بعض السادة ممثلي :

### • إدارة الفتوى والتشريع :

١. السيد / نواف عبدالعزيز المطوع . مستشار قانوني .
٢. السيد / محمد شافي برجس . مستشار قانوني .

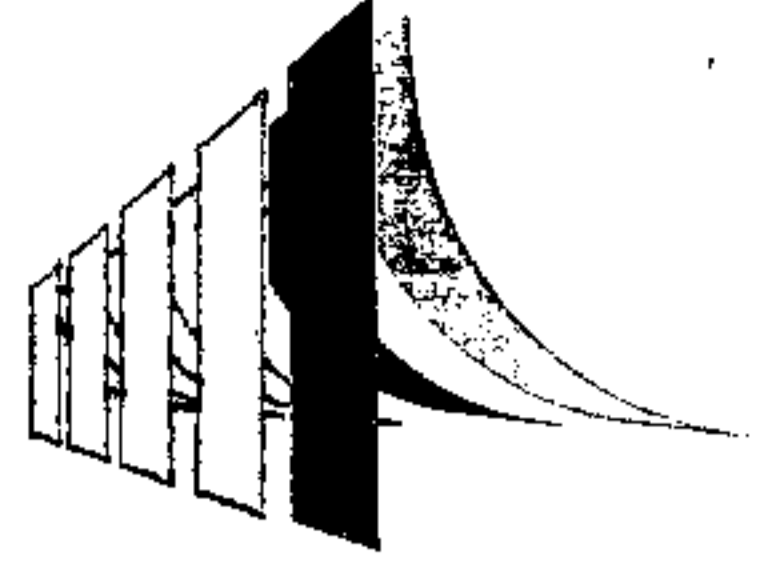
### • وزارة الداخلية :

١. العميد / يوسف السنين
  ٢. العقيد حقوقي / بدر يعقوب بن نجم
  ٣. العقيد / د. ناصر محمد المري
  ٤. العقيد حقوقي / صلاح أحمد الشطي
  ٥. السيد / محمد بوشيبه
  ٦. المقدم / د. خالد ظاهر السهيل
  ٧. المقدم / د. أحمد عبدالله الهاجري
  ٨. المقدم / محمد الكندري
  ٩. الرائد / عبدالعزيز العميري
١. مدير عام الإدارة العامة للجنسية وجوازات السفر .
  ٢. مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالوكالة .
  ٣. مدير إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة بالوكالة .
  ٤. مساعد مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية لشؤون الانتخابات .
  ٥. مدير إدارة الجنسية .
  ٦. رئيس قسم إعداد لجان مجلس الأمة في إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة .
  ٧. مدير إدارة شؤون الانتخابات .
  ٨. مساعد مدير إدارة البحث والمتابعة .
  ٩. رئيس قسم التحقيق في إدارة الجنسية .

## موضوع الاقتراحات بقوانين

تبين للجنة أن الاقتراح بقانون الأول يهدف إلى استبدال نصوص جديدة بنصوص المواد ( ١١ و ١٣ و ١٤ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، وهي حظر الجمع الاختياري الذي تضمنته المادة ( ١١ ) بين الجنسية الكويتية و جنسية دولة أخرى ، وإذا تجنس الكويتي مختاراً بجنسية أخرى بعد صدور هذا القانون ، أو كان يجمع بين الجنسية الكويتية و جنسية دولة أخرى قبل صدور هذا القانون ، فإنه يجب على وزير الداخلية إخطاره بوجوب التخلي عن إحداهما خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ الإخطار الذي ينشر خلال أسبوعين من تاريخ تمامه في الجريدة الرسمية ، وإلا فإنه يصدر مرسوم أميري بناءً على عرض وزير الداخلية بسحب جنسيته الكويتية ، كما تفقد الزوجة الكويتية جنسيتها إذا تجنست بجنسية زوجها اختياريًا ، وكذلك أولاده القصر إذا دخلوا في جنسية أبيهم الجديدة اختياريًا بعد بلوغهم سن الرشد . ويجوز بقرار من مجلس الوزراء - بناء على عرض وزير الداخلية - إعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها إذا أقام في الكويت إقامة مشروعة لمدة سنة على الأقل وطلب العودة إلى الجنسية الكويتية وتخلي عن الجنسية الأجنبية ، وعندها يعتبر مسترداً للجنسية الكويتية من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء مع عدم إبعاده عن البلاد خلال فترة السنة .

**أما المادة ( ١٣ )** فإنها تتضمن إسباغ الحماية القضائية على مسائل الجنسية في حال سحبها ، وذلك من خلال اشتراط صدور حكم قضائي نهائي في حال ثبوت الحصول على الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ، ويقع عبء الإثبات على من يدعي ذلك ، كما ألغى الاقتراح الحالات الأخرى لسحب الجنسية .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

**وتتصر المادة ( ١٤ )** حالات إسقاط الجنسية بعد ثبوتها بحكم قضائي نهائي وبات يترتب عليه زوالها عن كسبها وحده دون تابعيه ، كما يضيف الاقتراح مادة جديدة برقم ( ٢٠ مكرراً ) تقرر اختصاص المحاكم بالنظر في قرارات سحب وإسقاط الجنسية الكويتية ، كما ألغى المادة ( ٢١ مكرراً أ ) لوجود تعارض بينها وبين المواد الجديدة .

### **وفيما يتعلق بالاقترحات بقوانين الثاني والثالث والخامس :**

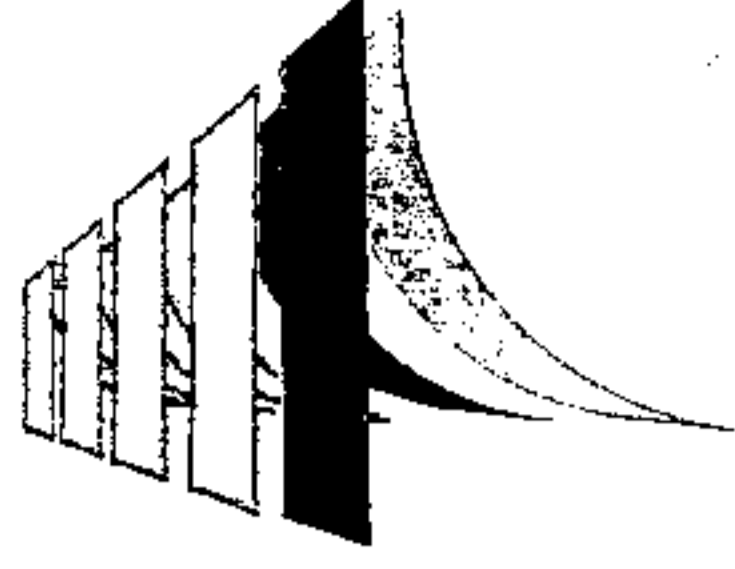
فإنها تتطابق من حيث الفكرة وتهدف إلى استبدال نص يفرض الرقابة القضائية على سحب الجنسية بنص المادة ( ١٣ ) من المرسوم الأميري ، و تحدد الاقتراحات ثلاث حالات فقط لسحب الجنسية ممن كسبها هي :

- ١ . اكتسابها بناءً على غش أو أقوال كاذبة بمقتضى حكم قضائي .
  - ٢ . إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية .
  - ٣ . إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٠ .
- كما تقضي الاقتراحات بإلغاء المادة ( ٢١ مكرراً أ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

### **أما عن الاقتراحين بقانون الرابع والسابع :**

فإنهما يقضيان باستبدال نصوص المواد ( ١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً أ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ النصوص التالية :

**المادة ( ١٣ )** لا يجوز سحب الجنسية من الكويتي إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي في الحالات المحددة في نص المادة الأصلي .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

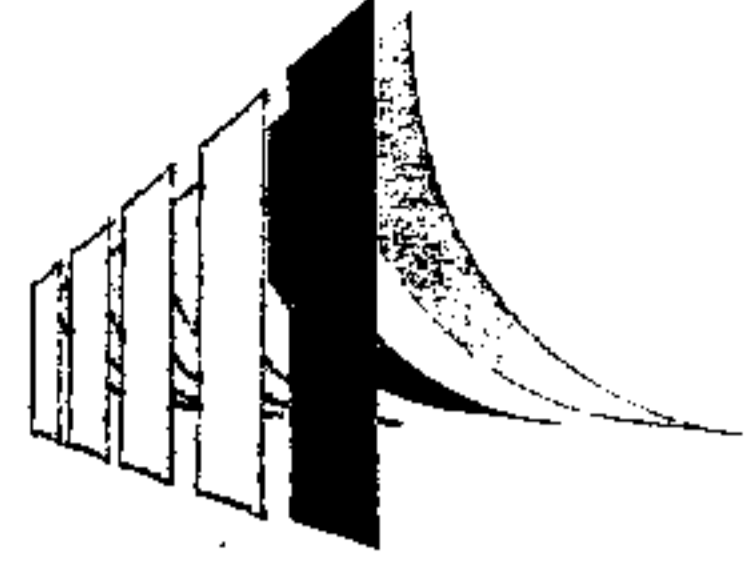
**المادة ( ١٤ )** تضيف إلى النص الأصلي عبارة : " عدم جواز إسقاط الجنسية الكويتية إلا بحكم قضائي نهائي " .

**المادة ( ٢١ مكرراً أ )** تقضي بعدم سحب شهادة الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي يثبت أنها منحت بغير حق ، وبناءً على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة ، وتضمن الاقتراح بقانون في المادة ( الثانية ) منه تعديلاً على المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية ، وذلك باستبدال نص البند ( خامساً ) من المادة ( ١ ) من ذلك المرسوم ، من أجل منح القضاء ولاية النظر في طلبات سحب أو إسقاط الجنسية أو شهادة الجنسية أو الإبعاد عن البلاد بعد سحب الجنسية قبل صدور هذا القانون ، وأجازت تقديم طلب بإلغاء القرار خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتضيف المادة الثالثة من الاقتراح بقانون مادة جديدة برقم ( ١٤ مكرراً ) إلى المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بحيث لا يتم إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسية أو سحبت شهادة جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي .

### **وفيما يخص الاقتراح بقانون السادس :**

فقد جاء بنص مكمل لقانون الجنسية الكويتية في بعض موضوعاته ، حيث يقضي بفرض حماية على الجنسية الكويتية من خلال فرض رقابة القضاء على كل قرارات سحب أو إسقاط أو فقد الجنسية الكويتية ، كما نص على عدم تحصين القرارات المشار إليها بالتقادم أو سريانها بأثر رجعي ، هذا بالإضافة إلى التأكيد على حظر ازدواجية الجنسية وتحديد وسائل إثباتها والإجراءات المتبعة بشأنها .

**وبذلك فقد تبين أن الهدف الأساسي من جميع الاقتراحات بقوانين المشار إليها ، هو منح القضاء ولاية النظر في قرارات سحب وإسقاط الجنسية الكويتية .**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

### رأي اللجنة التشريعية والقانونية :

رأت اللجنة أن الهدف من الاقتراح بقانون الأول نبيل ولا تشوبه مخالفة لأحكام الدستور ، وانها تتحفظ على ما ورد في الفقرة الخامسة من المادة ( ١١ ) من الاقتراح ، حيث إنها تسمح بازدواجية الجنسية الكويتية للأولاد القصر إذا دخلوا في جنسية والدهم ، **وانتهت إلى الموافقة عليه بالأغلبية ( ٥ - ١ )** أما الاقتراحين الثاني والثالث فقد أيدت فرض الرقابة القضائية على مسائل سحب وإسقاط الجنسية ، مع مراعاة أن يكون سحب الجنسية بناءً على حكم قضائي نهائي بات ، كما أن معيار الشرف والأمانة معيار عام وغير منضبط ، وأن الإشارة إلى القانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٧٠ دون تحديد للنصوص أمر فيه شبهة مخالفة لأحكام الدستور ، **وانتهت إلى الموافقة عليه بالإجماع ، وفيما يتعلق بالاقتراح بقانون الرابع فقد رأت اللجنة تأجيل مناقشة ( المادة الثانية ) منه والمتعلقة بالتعديل على المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ، وذلك لاختصاصها بنظره بصفتها لجنة أصلية ، وانتهت اللجنة إلى الموافقة عليه بالإجماع .**

أما فيما يخص الاقتراح بقانون السادس فإن الهدف منه نبيل ولا تشوبه مخالفة لأحكام الدستور ، مع التحفظ على أن يكون التعديل على المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وليس بقانون مستقل ، وأن تخضع قرارات إسقاط وسحب أو فقد الجنسية للقواعد العامة في القرارات الإدارية **وانتهت اللجنة إلى الموافقة عليه بالأغلبية ( ٦ - ١ ) .**

## رأي الحكومة :

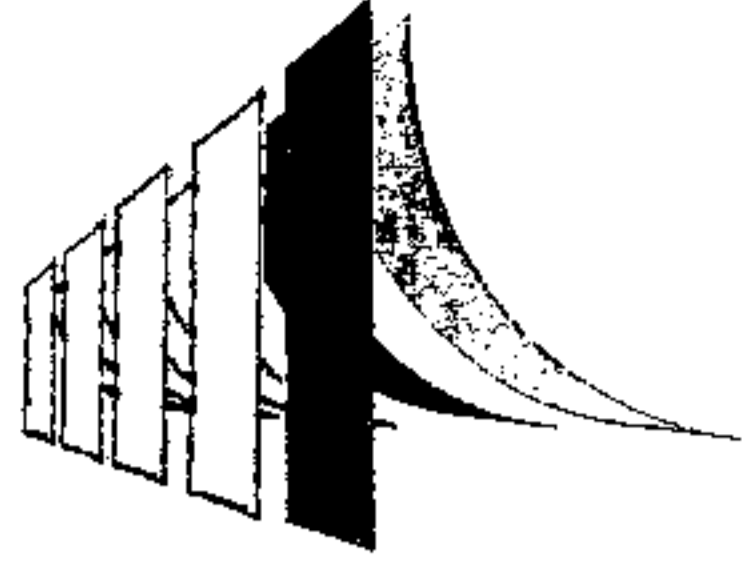
أوضح ممثلو وزارة الداخلية أن النص المقترح على المادة ( ١١ ) يلقي على عاتق وزارة الداخلية أعباء كثيرة تمثل في إخطار كل كويتي أكتسب مختاراً جنسية أخرى بوجود التخلي عن إحداها بإعلانه بذلك ، طبقاً لقانون المرافعات التجارية والمدنية وتحديد أجل له للتنازل ، وانتظار انقضاء المدة المقررة في صحيفة الإعلان ، ثم النشر في الجريدة الرسمية ثم إصدار مرسوم أميري بفقده الجنسية الكويتية ، كما يلقي النص المقترح على الدولة تبع من يحمل جنسية أجنبية مع جنسيته الكويتية ، وهذا النص يشجع بعض المواطنين على اكتساب جنسية جديدة بجانب الجنسية الكويتية .

كما يسمح النص المقترح للزوجة التي تدخل في جنسية زوجها وفقاً لقانون تلك الجنسية ، بعدم فقد الجنسية الكويتية بمعنى أنها تتمتع بجنسية زوجها .

## أما عن التعديلات الواردة على المواد ( ١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً ) من

المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بالنص على عدم جواز سحب الجنسية ممن حصل عليها طبقاً للمواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٧ مكرراً ، ٨ ) إلا بحكم نهائي ، وعدم جواز إسقاط الجنسية إلا بصدور حكم قضائي نهائي ، وعدم جواز سحب الجنسية طبقاً للمادة ( ٢١ مكرراً ) إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، فإنه يترتب على ذلك ما يلي :

١. عدم قدرة السلطة التنفيذية على إبعاد هذا الشخص عن المكان الذي يعمل فيه ويمكن أن يستمر في الإضرار بالبلاد .
٢. استنزاف المال العام من خلال ما يتقاضاه هذا الشخص من أموال دون وجه حق .
٣. إن انتظار صدور حكم قضائي نهائي يستغرق فترة زمنية قد تصل إلى سنوات عديدة .
٤. يمكن أن تنقضي الدعوى بمضي المدة أو بوفاة المدعي عليه وبالتالي لا يمكن إقامة الدعوى على المتوفي أو على من اكتسبها بالتبعية ، ويظل مرتكب الفعل متمتعاً بالجنسية الكويتية رغم أنه لا يستحق التمتع بها .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

وفيما يتعلق باختصاص المحاكم بالنظر في القرارات الصادرة بسحب وإسقاط الجنسية ، فإنه يجب أن يكون ذلك بيد الدولة لأن الجنسية تشكل رابطة بين المواطن والدولة ، وأن هذه القرارات تصدر من الدولة باعتبارها سلطة حكم فلا يجوز للقضاء التصدي لها .

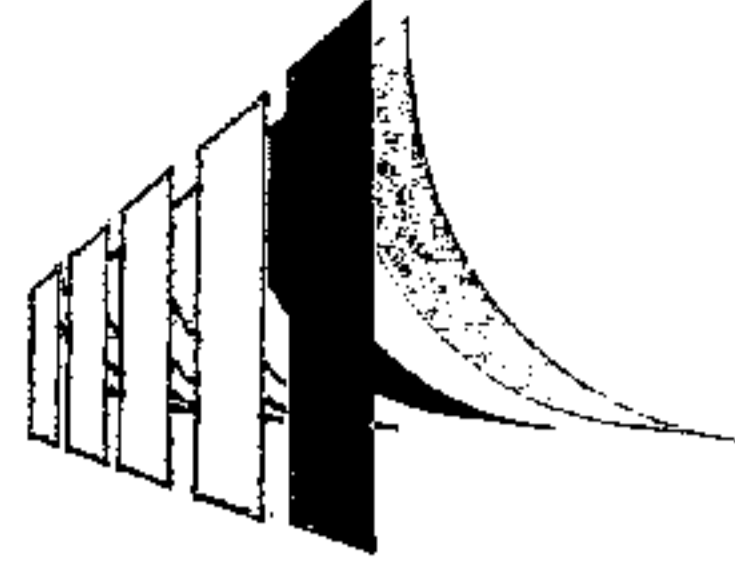
أما عن المقترحات المتعلقة بعدم جواز إبعاد من سحبت أو أسقطت عنه الجنسية إلا بحكم قضائي نهائي ، فإنه لا يجوز أن تغل يد الدولة أو تقييد سلطتها في إبعاد الشخص الأجنبي ، لأن وجوده قد يشكل خطراً على البلاد .

**أما عن الاقتراح السادس المشار إليه** ، الذي يهدف إلى جعل آثار قرارات السحب والإسقاط والفقد بصفة شخصية لا تمتد لمن اكتسبها بطريق التبعية فقد أوضح ممثلو الحكومة أن القانون الحالي حرص على مبدأ شخصية العقوبة في القرارات السابقة وذلك في المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١١ مكرر ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ) من قانون الجنسية الكويتية ، وأنها لا تتحصن بالتقادم ولا تسري بأثر رجعي وأن مسائل الجنسية تتعلق بأعمال السيادة وإذا كان القضاء يسط رقابته على قرارات سحب الجنسية فإنه لا يجوز تقييد سلطة الحكومة في مسائل الجنسية بتحديد تاريخ الإسقاط أو السحب أو الفقد .

**لذلك رأى ممثلو الحكومة ( وزارة الداخلية ) عدم الموافقة** على الاقتراحات بقوانين المشار إليها للأسباب سالفه الذكر .

### **عرض عمل اللجنة :**

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة أهمية الاقتراحات وأنها تكفل للمواطنين حماية قضائية ، حيث منحت لكل من سحبت أو أسقطت جنسيته الحق في الطعن على قرارات السحب والإسقاط أمام القضاء المختص استناداً إلى حق التقاضي الذي كفله الدستور في المادة ( ١٦٦ ) منه ، وهو ما يقتضي تعديلاً على البند ( خامساً ) من المادة ( الأولى ) في المرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

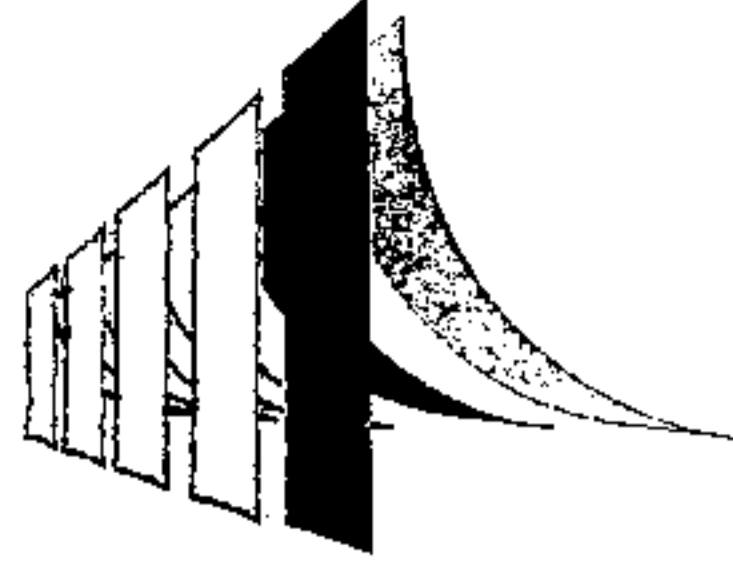
دولة الكويت

State of Kuwait

وقد أكدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في تقريرها (التاسع) المحال للجنة الداخلية والدفاع بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٧ على اختصاصها بنظره بصفتها لجنة أصلية ، ومن ثم فإن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

هي اللجنة المختصة بالنظر في هذا التعديل بما يحقق الهدف الوارد في الاقتراحات بقوانين المشار إليها ، **وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٣) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .**

ولما كانت المادة (٢٧) من الدستور تنص على أن : " الجنسية الكويتية يحددها القانون . ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون " . فإن تفعيل الفقرة الأخيرة من هذا النص يقتضي السماح للمواطنين الذين أسقطت أو سحبت جنسيتهم بالطعن في القرارات المتعلقة بذلك أمام جهة القضاء المختصة ، وهي الدائرة الإدارية وفقاً لنص المادة (١٦٩) من الدستور ، وذلك إعمالاً لحقهم في التقاضي ، ودفاعاً عن مصالحهم المشروعة أمام جهة قضائية محايدة يطمئنون إلى سلامة أحكامها في دعواهم ، حفاظاً على حقوقهم المتصلة بالجنسية ، وتأكيداً لانتمائهم الوطني الذي لا شك في أهميته البالغة وجدير بالذكر أن الاقتراحين بقانونين الرابع والسابع يتضمن كل منهما تعديلاً على بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة إدارية بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ، حيث إنه من الملائم أن يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بصفتها اللجنة الأصلية المختصة بنظر ما تضمنه الاقتراحان بقانونين سالفين الذكر في الشق المتعلق بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، وذلك تطبيقاً لأحكام المادتين (٤٣ ، ٥٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

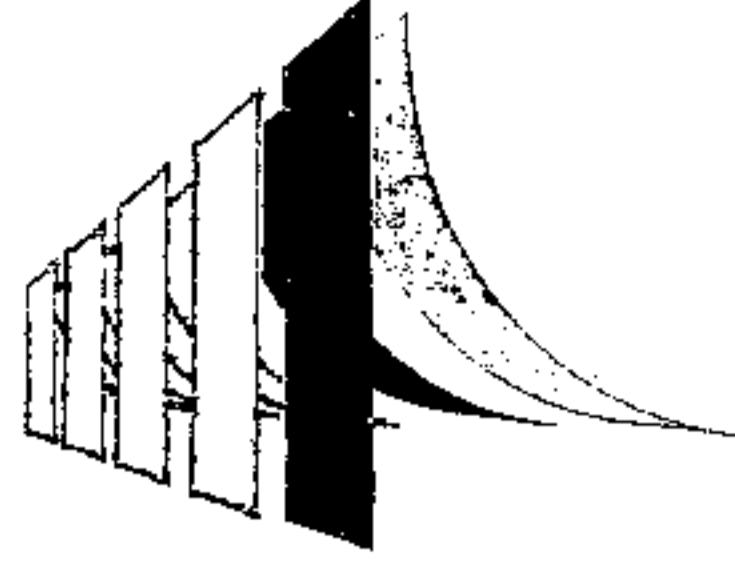
State of Kuwait

ومن خلال دراسة الاقتراحين بقانونين المشار إليهما تبين للجنة أنهما يهدفان إلى عقد الاختصاص بنظر الطعون على قرارات سحب أو إسقاط الجنسية للدائرة الإدارية باعتبارها ذات اختصاص ولائي في طلبات إلغاء القرارات الإدارية ، حيث يكون لها أن تنشئ لهذه الطعون غرفة أو أكثر حسب الحاجة وفقاً للمادة ( الأولى ) من المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، وذلك استناداً على الآتي :

١. إن الدستور الكويتي قد أحال إلى المشرع في المادة ( ٢٧ ) تنظيم الحق في التمتع بالجنسية بما يضمن حق الشخص في اكتسابها والاحتفاظ بها على نحو يحقق اعتبارات الصالح العام ، حيث نصت المادة المذكورة على أن " الجنسية الكويتية يحددها القانون ، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون " .

وعندما يتطلب المشرع الدستوري تنظيم الحق بقانون أو في حدود القانون فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن ينظم هذا الحق بأداة أدنى من القانون كلائحة أو قرار ؛ لأنه إذا كان السحب أو الإسقاط يدخل في اختصاص السلطة التنفيذية فإن ذلك ينبغي أن يكون وفقاً للضوابط التي يضعها المشرع في هذا الشأن . فالأصل أن يتمتع المواطن بحق الانتماء لوطنه ، وتمتعه بجنسيته ، ولذلك لا يجوز سحبها أو إسقاطها إلا في حدود القانون . ومن المقرر أن الحقوق التي ينص عليها الدستور ويشير فيها إلى ضرورة إصدار قانون ينظمها ويمكن من ممارستها ، فإنه يقع على عاتق السلطات العامة في الدولة واجب العمل على إصدار هذا القانون حتى لا يظل النص الدستوري غير مفعول من الناحية العملية وهو ما سلكه المشرع الكويتي في تحديده لحالات إسقاط أو سحب الجنسية أو شهادة الجنسية مواكبة لما استقر عليه الفقه الدولي من أن الجنسية رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة ، يتحدد على أساسها ركن الشعب في الدولة ، وتحدد تشريعات الدولة الأسس

والمعايير التي يتعين تطبيقها لتحديد من يعتبر مواطناً و خارجاً عن دائرة مواطنيها وهو ما أفصح عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنص في المادة (١٥) منه على أن " لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها " ويمثل ذلك ارتقاء بالحق في التمتع بالجنسية إلى المستوى الدولي .



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

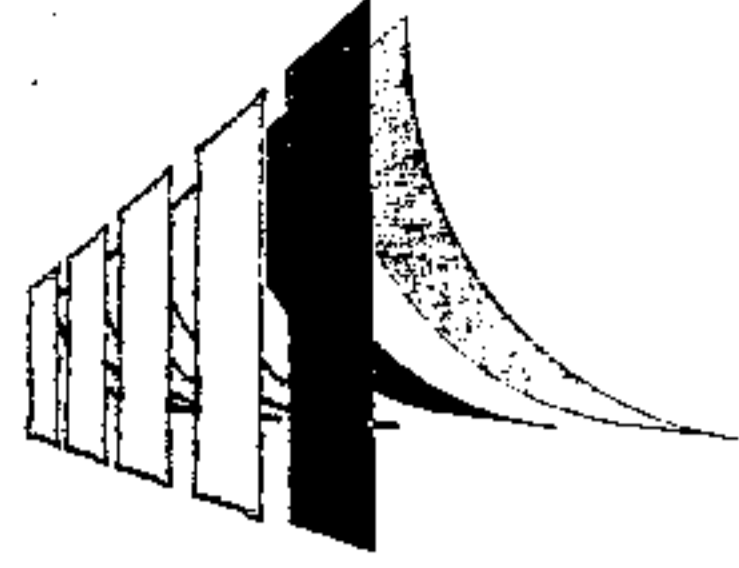
دولة الكويت

State of Kuwait

٢. إن الحق في الطعن في قرارات سحب أو إسقاط الجنسية إنما يستند إلى حق دستوري أصيل هو الحق في التقاضي الذي نص عليه الدستور الكويتي في المادة ( ١٦٦ ) منه وتحديداً في الفصل الخامس المتعلق بالسلطة القضائية ، ولم يذكره المشرع الدستوري الكويتي ضمن الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة تغليباً لفكرة التنظيم لهذا الحق بما يعني أن أي مظلوم يجب أن يجد له قاضياً يسمع شكواه ، وهو ذات ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثامنة والتي نصت على أن " لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون " .

ومن مدلولات حق التقاضي ، حق الشخص في أن تكون له وسيلة للطعن أمام محكمة قضائية إذا ما اعتدي على حقوقه وحرياته ، سواء من قبل الأفراد أو من قبل السلطات العامة . و مقتضى هذا الحق التزام الدولة بأن تنشئ طريق طعن ضد حالات الإخلال بالحقوق والحرريات المقررة للأفراد ، سواء كان هذا الإخلال من الأفراد أو من السلطات العامة ، ولذا يتعين على الحكومة أن تمكن الأفراد من السعي إلى اقتضاء حقوقهم ، وأن يصدر المشرع القانون الذي يبين الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق .

وسيراً على هذا المنوال يكون الرأي في الطعن على قرارات سحب أو إسقاط الجنسية رهيناً بما تراه اللجنة المختصة بصفتها لجنة أصلية مع مراعاة أن اللجنة تقيدت بمواد سيادة الدولة والسياسة العامة لها في مسائل الجنسية التي مؤداها أن يظل منح الجنسية الكويتية خاضعاً للسلطة التقديرية للإدارة ، وهو ما سار عليه المشرع الكويتي في المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية يفسح المجال لتقدير جهة الإدارة في مجال التجنيس للحفاظ على ركن الشعب في الدولة ؛ لأن طلب منح الجنسية لا ينشئ إلزاماً قانونياً يفرض على الإدارة منحها حتى ولو توفرت الشروط في من يطلب الحصول عليها .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

وإذا كان من المسلم به أن الحق شيء والمطالبة به شيء آخر ، وأن كل وسيلة تهدف إلى ضمان اقتضاء صاحب الحق له تعتبر كافية ، فقد حدد الدستور الكويتي هذه الوسيلة وهي المطالبة أمام القضاء المختص مما يتعين معه التزام الوسيلة التي يبينها القانون وهو ما تبناه اللجنة بخصوص قرارات سحب أو إسقاط الجنسية وفقاً لمقتضيات مبدأ المشروعية وتسليط الرقابة القضائية على تلك القرارات للتأكد من سلامتها ومدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وإخراجها من دائرة أعمال السيادة التي كان يحظر على القضاء النظر فيها.

### رأي اللجنة :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الآتي :

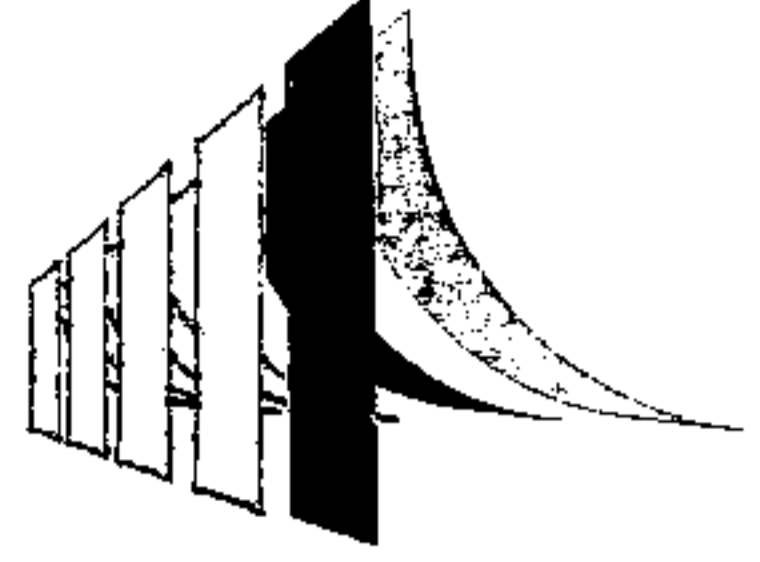
١. إحالة الشق المتعلق بتعديل المرسوم بالقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية للنظر بالمنازعات الإدارية الوارد في الاقتراحين بقانونين الرابع والسابع إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، وذلك طبقاً لنص المادة ( ٥٨ ) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .
٢. أن الهدف الذي ترمي إليه الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية المحالة إلى اللجنة والتي سبق شرحها في صدر التقرير سوف يتم تحقيق الغاية منها عند تعديل البند ( خامساً ) من المادة ( الأولى ) في المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية للنظر بالمنازعات الإدارية .

مقرر اللجنة

ناصر سعد الدوسري

المرفقات :

١. الجدول المقارن .
٢. نسخه من التقرير ( التاسع ) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين ( الأول ، الثاني ، الثالث ، الرابع ) .
٣. نسخه من التقرير ( الرابع والعشرين ) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون ( السادس ) .
٤. نسخة من الاقتراحين بقانونين ( الخامس والسابع ) المشار إليهما .
٥. مذكرة برأي وزارة الداخلية عن الاقتراحات بقوانين المشار إليها .
٦. نسخة من قرار المجلس بإعادة التقرير إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع .



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

# المرفق رقم ( ١ )

# الجدول المقارن

### جدول مقارن من :

- ١- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جهمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، أسامة عيسى المشاهين .
- ٢- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السيد العضو / سعدون حماد العتيبي .
- ٣- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة ، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهد العنزي ، ناصر سعد الدوسري ، نايف عبدالعزيز العجمي (الحال بصفة الاستعجال) .
- ٤- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والررسوم بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالحكمة الكيفية لنظر المنازعات الإدارية ، المقدم من السادة الأعضاء / العميد بدر السبيعي ، محمد براك الطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ثامر سعد الظفيري .
- ٥- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية المقدم من السيدين العضوين / د. موده موده الرويعي ، د. خليل عبدالله أبل .
- ٦- الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية ، المقدم من السادة الأعضاء / محمد نايف الطيري ، نايف عبدالعزيز العجمي ، د. حمود عبد الله الخضير ، أسامة عيسى المشاهين ، حمدان سالم العازمي (الحال بصفة الاستعجال) .
- ٧- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الررسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والررسوم بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالحكمة الكيفية لنظر المنازعات الإدارية ، المقدم من السيد العضو / د. جهمان ظاهر الحريش .

الغاء



ملاحظات	الاقتراح بقانون السابع	الاقتراح بقانون السادس ،	الاقتراح بقانون الخامس	الاقتراح بقانون الرابع	الاقتراح بقانون الثالث ،	الاقتراح بقانون الثاني ،	الاقتراح بقانون الأول ،	المس الأصلي
	الاقتراح بقانون السابع المقدم من السيد العضو / د. جهمان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس ، المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف المطيري ، لايف عبدالمعز العنزي ، د. حمود عبدالله العنزي ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم المازني ( المجال بصفة الاستكمال )	الاقتراح بقانون الخامس المقدم من السيد العضو / د. عودة عودة الرومي ، د. خليل عبدالله أهل .	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / السيد باقر السبيعي ، محمد براك المطر ، عبدالوهاب محمد الرباطي ، ناصر سعد الظفيري .	الاقتراح بقانون الثالث ، المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة ، مبارك هيف الحويش ، عبدالله فهد العنزي ، ناصر سعد الدوسري ، لايف عبدالمعز العنزي ( ) المجال بصفة الاستكمال	الاقتراح بقانون الثاني ، المقدم من السيد العنزي / سعدون حماد العنزي .	الاقتراح بقانون الأول ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جهمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحويش ، أسامة عيسى الشاهين .	لحق عبدالله السالم الصباح أمير الكويت ، بناء على عرض رئيس ديوان الشرطة والأمن العام ، قررا القانون الاتي :
	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم رقم (٣٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له ، - وعلى المرسوم رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء والقوانين	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المبدئية والتجارية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .	
	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له ، - وعلى المرسوم رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بشأن إصدار قانون المرافعات المعدلة له .	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء والقوانين	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،	- بعد الاطلاع على الاستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،		

ملاحظات	الاقتراح بقانون المقدم	الاقتراح بقانون السادس ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جمال طاهر الحريش	الاقتراح بقانون الخامس المقدم من السيدتين السخيون / د. خليل عودة عودة الروبي ، د. خليل عبدالله ابل .	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / السيد محمد براك المطر ، السيد محمد الوهاب محمد الباطن ، ناصر سعد الظاهري .	الاقتراح بقانون الثالث ، المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة ، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهاد المزني ، ناصر سعد الدوسري ، نايف عبدالوزير السجعي ( المحال بتملة الاستجواب ) .	الاقتراح بقانون الثاني ، المقدم من السيد المنور / سعادون حماد السجعي .	الاقتراح بقانون الأول ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جمال طاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، أسماء عيسى الشاهين .	النسخ الأصلي
	<p>– وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>المعدية والتجارية والقوانين المعدلة له ،</p> <p>– وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لخطر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>– وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ ،</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>والقوانين المعدلة له ،</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>– وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ ،</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>	<p>– وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ ،</p> <p>– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي لهه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p>		

ملاحظات	الاقتراح بقانون السامع المقدم من السيد العنزي / د. جمهان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس ، المقدم من السادة الأعضاء / محمد هاني المطيري ، نايف عبدالعزيز العنزي ، د. حمود عبدالله الخضير ، أسامة عيسى الشايع ، حمدان سالم العازمي ( المحال بصفة الاستعجال )	الاقتراح بقانون الخامس المقدم من السيد العنزي / د. عودة عودة الرويعي ، د. خليل عبدالله ابل .	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / الحميدي بنر السويحي ، محمد براك المطير ، عبدالمطلب محمد الباطين ، ناصر سعد الظفيري .	الاقتراح بقانون الثالث المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلا ، مبارك هيف الحويلا ، عبدالله فهد العنزي ، ناصر سعد الدوسري ، نايف عبدالعزيز العنزي ( المحال بصفة الاستعجال ) .	الاقتراح بقانون الثاني المقدم من السيد العنزي / سعدون حماد العنزي .	الاقتراح بقانون الأول المقدم من السادة الأعضاء / د. جمهان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحويلا ، أسامة عيسى الشايع .
رأت اللجنة أن الهدف الذي ترمي إليه الاقتراحات بقوانين الخاصة بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية سوف يتم تحقيقه الغاية منها عند تعديل البند ( خامساً ) من المادة ( الأولى ( في المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية للنظر بالمنازعات الإدارية	( مادة أولى ) تستبدل بعبارة المواد ( ١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً ١ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه المصموم التالي :	( مادة أولى ) المواطنة انتماء وارتباط وثيق بين الفرد والوطن ، وهي حق وشرف لكل كويتي ، وتسهر السلطات العامة في الدولة على حمايتها ، والهوية الوطنية دليل عليها . وتبنت الهوية الوطنية بالجنسية الكويتية ، وهي حق أصيل ولصيق بالجنسية لكل من ولد لأب كويتي أو منحت له .	( مادة أولى ) يستبدل بعض المادة ( ١٣ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :	( مادة أولى ) تستبدل بعبارة المواد ( ١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً ١ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :	( مادة أولى ) يستبدل بعض المادة ( ١٣ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :	( مادة أولى ) يستبدل بعض المادة ( ١٣ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :	( مادة أولى ) تستبدل بعبارة المواد ( ١١ ، ١٣ ، ( ١٥ ) من المرسوم الأميري رقم المشار إليه النصوص التالية :

ملاحظات	<p>الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الأعمام / محمد هايف الممطري ، نايف عبدالعزير المعجمي ، حمود عبد الله الخضير ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم العازمي ، (المجال بمئة الاستجواب )</p>	<p>الاقتراح بقانون الأول ، المقدم من السادة الأعمام / د. حمدان ظاهر الحريش ، مبارك هيف المحجوف ، أسامة عيسى الشاهين .</p>	<p>النص الأصلي</p>
<p>مادة (٢)</p> <p>اسقاط الجنسية أو سحبها أو فقدتها لا يكون إلا في الأحوال التي حددها المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشتمل إليه .</p>	<p>مادة (١١)</p> <p>يحظر الجمع الاختياري بين الجنسية الكويتية و جنسية دولة اخرى . وإذا تجنس الكويتي ، رجلاً كان أو امرأة مختلاً بجنسية دولة بعد صدور هذا القانون ، أو كان يجمع بين الجنسية الكويتية و جنسية دولة اخرى قبل صدور هذا القانون جماً اختيارياً ، وجب على وزير الداخلية أو من يوجب عنه إخطار الكويتي الذي يجمع بين جنسيتين مختلاً بوجوب إعلان التخلي عن إحداهما خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ الإخطار وإعلان التخلي وفقاً للقواعد المقررة لإعلان صحف الدعاوى المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ المشتمل إليه ، كما يتم نشر الإخطار خلال أسبوعين من تاريخ إتمامه في الجريدة الرسمية . وإذا انقضت المهلة المشتمل إليها في الفترة الثانية من هذا النص بعد تمام الإخطار ونشره في الجريدة الرسمية ، دون أن يتم الإعلان باختيار إحدى الجنسيتين ، يصدر مرسوم أميري ، بناء على عرض وزير الداخلية ، بسحب الجنسية الكويتية . ولا تنقذ الزوجة الكويتية جنسيتها إذا كانت تدخلت في جنسية زوجها الجديدة وفقاً لقانون تلك الجنسية ، إلا إذا دخلت في جنسية زوجها اختياراً ، ولا يقصد أولاده القصر جنسيتهم الكويتية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة ، وفقاً لقانون تلك الجنسية إلا بعد بلوغهم سن الرشد واختيلهم لجنسية أبيهم .</p>	<p>مادة (١١)</p> <p>يقتد الكويتي الجنسية إذا تجنس مختلاً بجنسية اجنبية ولا تنقذ زوجته الكويتية جنسيتها إلا إذا دخلت في جنسيته ، ويقصد أولاده القصر جنسيتهم الكويتية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية ولهم أن يعلنوا وزير الداخلية باختيار جنسيتهم الكويتية خلال السنتين التاليتين لبلوغهم سن الرشد ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية إعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها طبقاً للفترة السابقة إذا أقام في الكويت إقامة مشروعة لمدة سنة على الأقل وطلب العودة إلى الجنسية الكويتية وتغلى عن الجنسية الاجنبية ، وفي هذه الحالة يعتبر مستقراً للجنسية الكويتية من تاريخ موافقة مجلس الوزراء .</p>	<p>مادة (١١)</p> <p>يقتد الكويتي الجنسية إذا تجنس مختلاً بجنسية اجنبية ولا تنقذ زوجته الكويتية جنسيتها إلا إذا دخلت في جنسيته ، ويقصد أولاده القصر جنسيتهم الكويتية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية ولهم أن يعلنوا وزير الداخلية باختيار جنسيتهم الكويتية خلال السنتين التاليتين لبلوغهم سن الرشد ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية إعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها طبقاً للفترة السابقة إذا أقام في الكويت إقامة مشروعة لمدة سنة على الأقل وطلب العودة إلى الجنسية الكويتية وتغلى عن الجنسية الاجنبية ، وفي هذه الحالة يعتبر مستقراً للجنسية الكويتية من تاريخ موافقة مجلس الوزراء .</p>

ملاحظات	الاقترح بقانون السابع المقدم من السيد العوضي / د. جهمان طاهر الحريش	الاقترح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هاني المطيري ، نيف عبدالمعز العجمي ، د. حمود عبدالله العجمي ، اسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم الهازمي ( المحال بصفة الاستعجال )	الاقترح بقانون الخامس المقدم من السيد العجمي / د. عودة عودة الرويعي ، د. خليل عبدالله ابل .	الاقترح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / العجمي / السيد محمد براك المطير ، عبدالمعز محمد الباطين ، ناصر سعد الظفوري .	الاقترح بقانون الثالث المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الجويلية ، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهاد العزوي ، ناصر سعد الدوسري ، نيف عبدالمعز العجمي ( المحال بصفة الاستعجال ) .	الاقترح بقانون الثاني المقدم من السيد العوضي / حمدان العجمي .	الاقترح بقانون الأول المقدم من السادة الأعضاء / د. جهمان طاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، اسامة عيسى الشاهين .	النص الأصلي	
	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون ، إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية : ١- إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق النش أو بناء على أقوال كاذبة ، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها بطريق النجدة .	المادة ( ٣ ) فسرورات السحب والإسقاط والفقند ، شخصية ولا تعد آثارها التي من يكون قد اكتسبها بطريق النجدة ممن صادر بحقه قرار السحب أو الإسقاط أو اللقد أو إلى أبنائه القصر . ويشروط أخذ رأي اللجنة العليا للجنسية وإدارة القسوي والنشر قبل صياغتها .	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون إلا ( من هذا القانون ) وفي محكمة قضائية وفي الحالات الآتية : ١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة .	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون ، إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية : ١- إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية .	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية : ١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة .	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية : ١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة .	مادة ( ١٣ ) يجوز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية : ١- إذا كان منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريقة تنجية .	مادة ( ١٣ ) يجوز بمرسوم - بناء على عرض وزير الداخلية - سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد ( ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية : ١- إذا كان منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريقة تنجية .	مادة ( ١٣ ) لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ) من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية : ١- إذا كان منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريقة تنجية .

الاقترحات بقوانين الثاني والثالث والخامس متطابقتين من حيث الصياغة ، أما الاقتراحين الرابع والسابع متطابقين من حيث الصياغة .

ملاحظات	الاقتراح قانون المساح المقدم من السيد المصطفى / د. جهمان ظاهر الحريش	الاقتراح قانون الخامس المقدم من السيدتين العنوين / د. عوددة الرويعي ، د. حليل عبدالله ابل	الاقتراح قانون الرابع المقدم من السادة الاعضاء / السيد علي بن السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ناصر سعد الظفيري .	الاقتراح قانون الثالث المقدم من السادة الاعضاء / د. محمد مادي الحويطة ، مبارك هيف المحجوف ، عبداللله فهاد العزوي ، ناصر سعد اللوسوي ، نايف عبدالعزيز المحجي ( المحال بصفة الاستعمال	الاقتراح قانون الثاني المقدم من السيد العنوي / سمدون حماد العسوي .	الاقتراح قانون الاول المقدم من السادة الاعضاء / د. جهمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف المحجوف ، اسامة حسي الشامهن .	النسخة الاصلية
٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه أنه قد حصل على الجنسية الكويتية بطرق العشق أو بناء على أقوال كاذبة ، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعي ، ووقع عليه الاتقيات على من يدعي واقعة النكاح أو الإغلاء بالقول كاذبة .	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من مخله بالشرع أو الأمانة	٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من مخله بالشرع أو الأمانة
٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تاديباً ، لأسباب تتعلق بالشرع أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية	٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ ، المشار إليه .	٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تاديباً ، لأسباب تتعلق بالشرع أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية	٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ ، المشار إليه .	٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ ، المشار إليه .	٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ ، المشار إليه .	٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تاديباً ، لأسباب تتعلق بالشرع أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية	٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تاديباً ، لأسباب تتعلق بالشرع أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية
٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك	٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك	٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك	٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك	٤- إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية	٤- إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالأمن أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية	٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك	٤- إذا استغنت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك
٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .	٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتهاك هبة سياسية اجنبية .

الاقتراحات بقوانين الثاني والثالث والخامس مطبوقين من حيث الصياغة ، أما الاقتراحين بقوانين الرابع والسادس مطبوقين من حيث الصياغة .

ملاحظات	الاقتراح بقانون السابع المقدم من السيد العمو /	الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هادي المطيري ، نايب عبدالعزير العمري ، د. حمود عبدالله الحضير ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم العازمي ( المحال بصفة الاستعجال )	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / العمادي بدر السبيعي ، محمد براك المطيري ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ثامر سعد الظفيري	الاقتراح بقانون الأول المقدم من السادة الأعضاء / د. حمدان ظاهر الحريش ، مبارك هيف المحجوف ، أسامة عيسى الشاهين	العمى الأصلي
	<p>لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، وذلك في الحالات الآتية :</p> <p>١- إذا دخل الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .</p> <p>٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت ، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .</p> <p>٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على ترويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت ، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاه لبلاده .</p> <p>ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر أن تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده .</p>	<p>مادة (١٤) لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، وذلك في الحالات الآتية :</p> <p>١- إذا دخل الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .</p> <p>٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت ، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .</p> <p>٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على ترويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت ، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاه لبلاده .</p>	<p>مادة (١٤) لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، وذلك في الحالات الآتية :</p> <p>١- إذا دخل الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .</p> <p>٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت ، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .</p> <p>٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على ترويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت ، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاه لبلاده .</p>	<p>مادة (١٤) يجوز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية ، إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية بعد ثبوتها بحكم قضائي نهائي وبت بناء على بلاغ مقدم من وزير الداخلية :</p> <p>١- إذا دخل الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .</p> <p>٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت ، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .</p> <p>٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على ترويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت ، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاه لبلاده .</p>	<p>مادة (١٤) يجوز ، بمرسوم ، بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام ، إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية :</p> <p>١- إذا دخل الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .</p> <p>٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت ، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .</p> <p>٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على ترويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت ، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاه لبلاده .</p> <p>ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر أن تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده .</p>

الأقترح امين بقانونين الرابع والسابع مطبقين من حيث الصياغة .

ملاحظات	الاقترح بقانون السابع المقدم من السيد العضو / د. جيمان طاهر الخريش	الاقترح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هادي المطيري ، نايف عبدالويز العجمي ، د. حمود عبدالله الخضير ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم الغازمي (المحال بصفة الاستعجال)	الاقترح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / المحمدي بدر السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ناصر سماد الفانيري .	الدمى الأممي
	مادة ( ٢١) مكرراً - أ - ) لا تسحب شهادة الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة .	مادة ( ٥ ) ازدواجية الجنسية غير مسموح بها قانوناً .	مادة ( ٢١) مكرراً - أ - ) لا تسحب شهادة الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة .	مادة ( ٢١) مكرراً - أ - ) تسحب شهادة الجنسية الكويتية إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة ، ويكون السحب بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية ، وينبغي على ذلك سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد اكتسبها عن حامل تلك الشهادة بطريقة الانتزعية .

أعين بقانونين الرابع والسابع متطابقين من حيث الصياغة .

ملاحظات	الاقتراح بقانون السماع المقدم من السيد العضو / د. جومان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الاعضاء / محمد هاني المطيري ، تاريخ عبدالعزيز المحصي ، د. حمود عبدالله المحصي ، اسامة عيسى المشاهين ، جومان سالم المازني ( المحال بصفة الاستعمال )	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الاعضاء / الصدي بنر السهمي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، تامر سعد الظفيري .	النص الأصلي
رات لجنسة الشكوكون التشريع و القانونية في تقريرها ( التاسع ) تاجيل مناقشة المادة ( ٢٠ ) الواردة في الاقتراحين الرابع والسابع والمتعلقة بالتعديل على المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لظفر المنازعات الإدارية ؛ وذلك لاختصاصها بنظرها بصفتها لجنة أصلية .	( مادة ثانية ) <b>يستجلى بخصي البند ( خامساً ) من المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص التالي :</b> " الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين و دور العبادة . ويجوز لكل من سحبت أو أسقطت جنسيته أو شهادة الجنسية ، أو أبعد من البلاد بمد سحب جنسيته قبل صدور هذا القانون ، تقديم طلب بإلغاء القرار خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية " .	مادة ( ٦ ) أثار ازدواجية الجنسية شخصية . وتنتهي الازدواجية بالنسبة للكويتي الذي يدخل بجنسية دولة أخرى بالترك والتخلي ، وتنتهي بالنسبة لمن يمنح الجنسية الكويتية بالتنازل عن جنسيته السابقة . ولا أثر للازدواجية على من يكون قد اكتسبها بطريق التبعية ممن يتمتع بجنسية دولة أخرى أو على أبنائه .	( مادة ثانية ) <b>يستجلى بخصي البند ( خامساً ) من المادة (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص التالي :</b> " الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين و دور العبادة . ويجوز لكل من سحبت أو أسقطت جنسيته أو شهادة الجنسية ، أو أبعد من البلاد بمد سحب جنسيته قبل صدور هذا القانون ، تقديم طلب بإلغاء القرار خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية " .	مادة ( ١ ) البند ( خامساً ) من المرسوم بقانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨١ المشار إليه . الطلبات التي يقدمها الافراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن مسائل الجنسية وإقامة وإبعاد غير الكويتيين وتراخيص إصدار الصحف والمجلات و دور العبادة .

الأقترحين بقانونين الرابع والسابع مطابقتين من حيث الصياغة .

ملاحظات	الاقتراح بقانون السابع المقدم من السيد المعمر / د. جهمان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هاني المطيري ، نايف عبد العزيز المحمدي ، د. حمود عبد الله الخضير ، أسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم المازني (المجال بعقبة الاستعجال)	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / الحمصي بشر السهي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ثامر سعد الظفيري .	الاقتراح بقانون الأول المقدم من السادة الأعضاء / د. جهمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحمرف ، أسامة عيسى الشاهين .
	مادة ( ثالثة ) تضاف مادة جديدة برقم ( ١٤ مكرراً ) إلى المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشمل إليه نصها التالي : " لا يجوز إبعاد من سجلت أو استقلت جنسيته أو سجلت شهادة جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي " .	لا تلتببت اللائحة واجبة إلا بالمخاطبات الرسمية بين الحكومات .	مادة ( ثالثة ) تضاف مادة جديدة برقم ( ١٤ مكرراً ) إلى المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشمل إليه نصها التالي : " لا يجوز إبعاد من سجلت أو استقلت جنسيته أو سجلت شهادة جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي " .	مادة ( ثالثة ) تضاف إلى المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشمل إليه مادة جديدة ( ٢٠ مكرراً ) نصها التالي : " تختص المحاكم بالنظر في الأقرارات الصادرة بموجب واسقاط الجنسية الكسبية " .

الانقلا حين بقانونين الرابع و السابع مطبقين من حيث الصياغة .

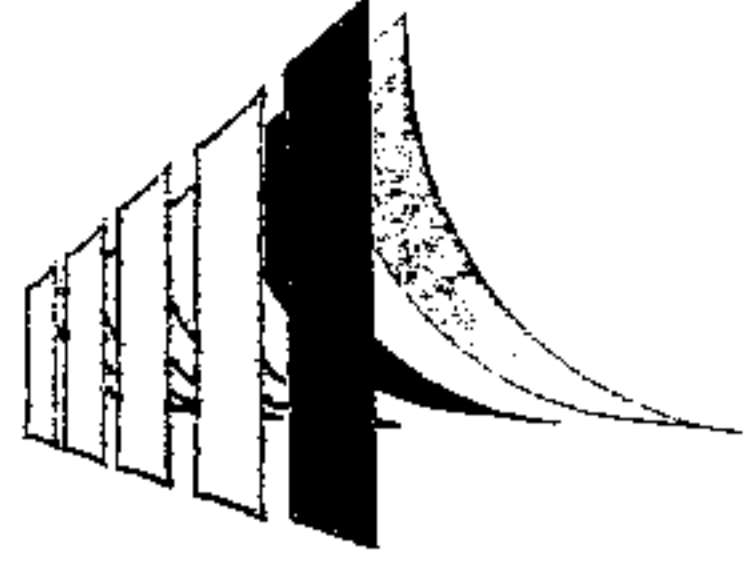
ملاحظات	الاقتراح بقانون السابع المقدم من السيد المنصور / د. جمان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هانيف المطيري ، نايف عبد العزيز المحجبي ، د. حمود عبدالله الخطيب ، أسامة عيسى الشاميين ، حمدان سالم الدارني ( المحال بمسئلة الاستئجال )	الاقتراح بقانون الخامس المقدم من السيديين المنصورين / د. عروفة عوردة الروهي ، د. خليل عبدالله ابل	الاقتراح بقانون الرابع المقدم من السادة الأعضاء / الحميدي بشر السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباهيين ، ثامر سمح الظفيري	الاقتراح بقانون الثالث المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة ، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهاد النزي ، ناصر سمح الدوسري ، نايف عبدالعزيز المحجبي ( المحال بمسئلة الاستئجال )	الاقتراح بقانون الثاني المقدم من السيد المنصور / اسعدون حمدان المتبي	الاقتراح بقانون الأول المقدم من السادة الأعضاء / د. جمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، اسامة عيسى الشاميين
تنص المادة (٢٠) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه على أن : " عقبه الإليات يقع على من يدعي أنه يتمتع بالجنسية الكويتية " . وتنص المادة (٢١) مكرراً (١) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه على أن : " تسحب شهادة الجنسية الكويتية إذا تبين أنها اعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة ، ويكون المسحب بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية . وينبغي على ذلك سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد اكتسبها عن حامل تلك الشهادة بطريقة التهمة " .	( مادة رابعة ) تأتي المادة (٢٠) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .	( مادة ثامنة ) يعتبر الإقرار امام الجهات المختصة بترك الجنسية الأجنبية التي دخل بها الكويتي مختاراً أو مرغماً واتخاذة للإجراءات اللازمة امامها للتخلي عنها سبباً كافياً لوقف إجراءات التقلد فوراً . ويستبعد جنسيته الكويتية كل من قلدها للدخول مختاراً أو مرغماً بجنسية دولة أخرى عند قيامه بالإقرار والإجراءات المشار إليها بالفقرة السابقة .	( مادة ثالثة ) تأتي المادة (٢١) مكرراً (١) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .	( مادة رابعة ) تأتي المادة (٢٠) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .	( مادة ثالثة ) تأتي المادة (٢١) مكرراً (١) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .	( مادة ثالثة ) تأتي المادة ٢١ مكرراً (١) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .	( مادة ثالثة ) تأتي المادة (٢١) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

الاقتراحات وفق اثنين والثاني والثالث والخامس متطابقين من حيث الصياغة ، أما الاقتراحين بقانونين الرابع والسابع متطابقين من حيث الصياغة .

ملاحظات		النص الأصلي
	<p>الاقتراح بقانون السادس ، المقدم من السادة الأعضاء / محمد هاني المطيري ، نايف عبدالعزيز العجمي ، د. حمود عبداللله الخضير ، أسامة عيسى المشاهين ، حمدان سالم العازمي ( المحال بصفة الاستعمال )</p> <p>( مادة ثانية )</p> <p>يسترد الكويتي المستقلة جنسيته وفقاً للمادة ( ١٤ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه جنسيته إذا رد إليه اختياره .</p> <p>( المادة العاشرة )</p> <p>لا تقبل البلاغات في مسائل الجنسية إلا إذا كانت مذيبة باسم مقدمها و مهورنة بثوقيه ، ويعاقب مقدم البلاغ الكيدي في مسائل الجنسية بالمقوية المقررة لشاهد الزور في قانون الجنسية ، ويعتبر بلاغاً كيدياً كل بلاغ لم تثبت صحته .</p> <p>( المادة الحادية عشر )</p> <p>تخضع مسائل الجنسية - بما في ذلك رفض طلبات استعادتها - لرقابة القضاء ، ويعتبر من قبيل الرفض عدم الرد على الطلب إذا كان موضوعه خلال ستين يوماً من تقديمه .</p> <p>وتستثنى من رقابة القضاء - فقط - القرارات الصادرة برفض طلب منح الجنسية الكويتية لأول مرة وفقاً للمواد ( ٨٤ ، ٥٤ ، ٤ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .</p> <p>( المادة الثانية عشر )</p> <p>يشترط لتطبيق المادة ( ١٣ ) البند ( ١ ) والمادة ( ٢١ ) مكرراً ( ١ ) من المرسوم الأميري رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه صدور حكم قضائي نهائي بالإدانة ، ويجوز في هذه الحالة وعلى ضوء الحكم الصادر وملاحظات وظروف كل حالة سحب الجنسية ممن يكون قد كسبها بطريق التسمية مع مراعاة المادة الثالثة من هذا القانون .</p> <p>( المادة الثالثة عشر )</p> <p>تلغى البنود ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ) من المادة ( ١٣ ) من المرسوم ( ١٥ ) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .</p>	

ملاحظات	الاقتراح بقانون السابع المقدم من السيد المصري / د. جيمان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف المطيري ، نايف عبدالعزيز المجدي ، د. حمود عبدالله الاحمر ، أسامة عيسى الشامين ، حمدان سالم الهازمي (المحال بصفة الاستعجال) .	الاقتراح بقانون الرابع ، المقدم من السادة الأعضاء / السيد المصري ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباهطين ، ثامر سمير الظفيري .	الاقتراح بقانون الأول ، المقدم من السادة الأعضاء / د. جيمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف الحجرف ، أسامة عيسى الشامين .
	( مادة خامسة ) يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون .	( المادة الرابعة عشر ) يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون .	( مادة خامسة ) يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون .	( مادة رابعة ) يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ملاحظات	الاقتراح بقانون المقدم من السيد المص / د. جهمان ظاهر الحريش	الاقتراح بقانون السادس ، المقدم من السادة الاعضاء / محمد هانيف المطيري ، نايف عبدالعزيز المحمي ، د. حمود عبدالله الحظير ، اسامة عيسى الشاهين ، حمدان سالم المازني (المحال بصفة الاستعمال) .	الاقتراح بقانون الخامس المقدم من السيدين المحمدين / د. عودة عودة الرويحي ، د. خليل عبدالله اهل .	الاقتراح بقانون الرابع ، المقدم من السادة الاعضاء / الحميدي بدر السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، نامر سمع الظاهري .	الاقتراح بقانون الثالث ، المقدم من السادة الاعضاء / د. محمد هادي الاحوية ، مبارك هيف المحجرف ، عبدالله فهاد النزي ، نامر سمع اللوسري ، نايف لاهر سمع المحال (المحال بصفة الاستعمال) .	الاقتراح بقانون الثاني المقدم من السيد المحمي / سمعان حماد المحمي .	الاقتراح بقانون الأول بمقابل ، المقدم من السادة الاعضاء / د. جهمان ظاهر الحريش ، مبارك هيف المحجرف ، اسامة عيسى الشاهين .
	( مادة سادسة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	( المادة الخامسة عشر ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .	( مادة ثالثة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	( مادة سادسة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	( مادة ثالثة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	( مادة ثالثة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	( مادة ثامنة ) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## المرفق رقم ( ٢ )

نسخه من التقرير ( التاسع ) للجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين  
( الأول ، الثاني ، الثالث ، الرابع )

دولة الكويت

٢٢ يناير ٢٠١٧



State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (9)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ١٩ ربيع الآخر 1438 هـ

الموافق : ١٧ يناير 2017 م

رجال اللجنة السودت الما فلية والذفاع  
ويدرج في جدول أعمال الجلسة العادية  
مع إبطاء صفة الاستعجال

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

المحترم  
علاء الدين  
١٤٣٨

يسرني أن أقدم لكم التقرير التاسع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :

- 1- الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وعددها (3) أحدها محال بصفة الاستعجال .
  - 2- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.
- برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

و

## **الفصل التشريعي الخامس عشر**

### **دور الانعقاد العادي الأول**

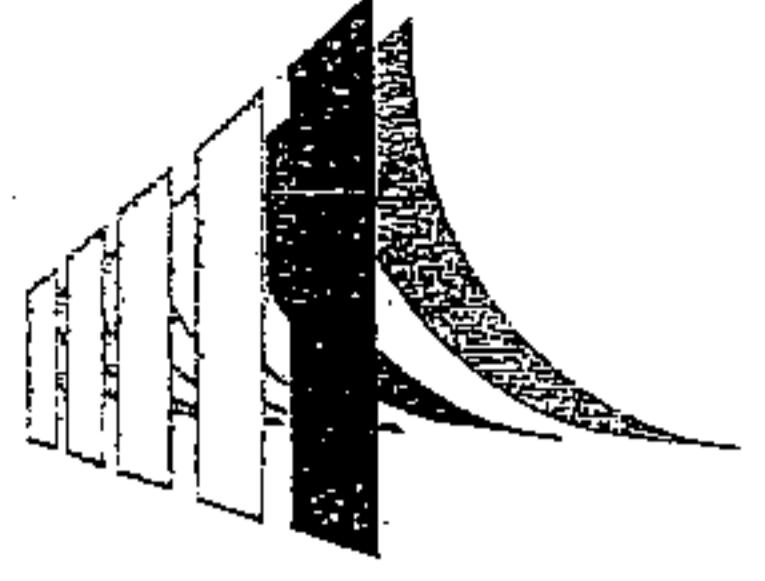
### **لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

#### **التقرير رقم (9)**

التقرير (التاسع) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الاميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية .

إعداد: أ/ فاطمة سعود الشايح

مراجعة: أ/ بشاير همد العازمي



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٩ ربيع الآخر 1438هـ

الموافق : ٧ يناير 2017م

التقرير التاسع

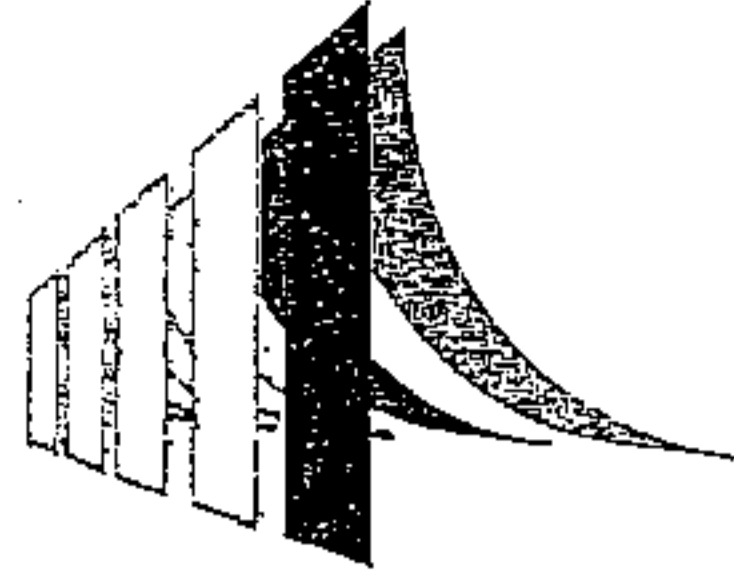
لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـ

- 1- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء/ د. جمعان ظاهر الحربش، مبارك هيف الحجرف، أسامة عيسى الشاهين.
- 2- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السيد العضو/ سعدون حماد العتيبي.
- 3- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ، المقدم من السادة الأعضاء / د. محمد هادي الحويلة، مبارك هيف الحجرف ، عبدالله فهاد العنزي ، ناصر سعد الدوسري ، نايف عبدالعزيز العجمي .  
(الحال بصفة الاستعجال)
- 4- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية و المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية ، المقدم من السادة الأعضاء / الحميدي بدر السبيعي ، محمد براك المطير ، عبدالوهاب محمد الباطين ، ثامر سعد الظفيري .

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحات بقوانين المشار إليها الأول والثاني والثالث بتاريخ 2016/12/21، و الرابع بتاريخ 2016/12/26، لدراستها و تقديم تقرير بشأنها الى المجلس.



مَجْلِسُ الْأُمَمِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-2-

## اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين الأول بتاريخ 2017/1/8 و الثاني بتاريخ

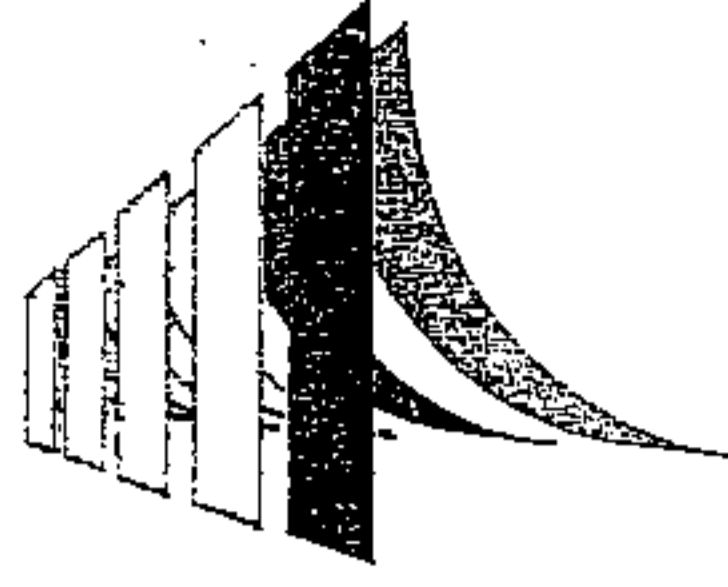
2017/1/9.

## مضمون الاقتراحات بقوانين :

### الاقتراح بقانون الأول:

يقضي بأن يستبدل بنصوص المواد (11،13،14) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية نصوص جديدة .

- تحظر المادة (11) الجمع الإختياري بين الجنسية الكويتية و جنسية دولة أخرى. وإذا تجنس الكويتي رجلاً كان أو إمرأه مختاراً بجنسية دولة أخرى بعد صدور القانون، أو كان يجمع بين جنسيتين قبل صدور القانون جمعاً اختياريّاً ، لا تسقط عنه الجنسية الكويتية إلا بعد إخطاره رسمياً عن طريق وزير الداخلية أو من ينوب عنه بوجوب إعلان التخلي عن إحداهما خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ الإخطار. ويتم الإخطار و إعلان التخلي وفقاً للقواعد المقررة في المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية و التجارية. ويتم نشر الإخطار خلال إسبوعين من تاريخ إتمامه في الجريدة الرسمية. وإذا لم يتخلى عن الجنسية الأجنبية خلال هذه المهلة تسحب منه الجنسية الكويتية عن طريق مرسوم أميري بناء على عرض وزير الداخلية.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-3-

كما تنص المادة على أن الزوجة الكويتية لا تفقد جنسيتها إذا كانت تدخل في جنسية زوجها الجديدة إلا إذا دخلت اختيارياً في جنسية زوجها الجديدة، ولا يفقد أولاده القصر جنسيتهم الكويتية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة وفقاً لقانون تلك الجنسية إلا بعد بلوغهم سن الرشد و اختيارهم لجنسية أبيهم.

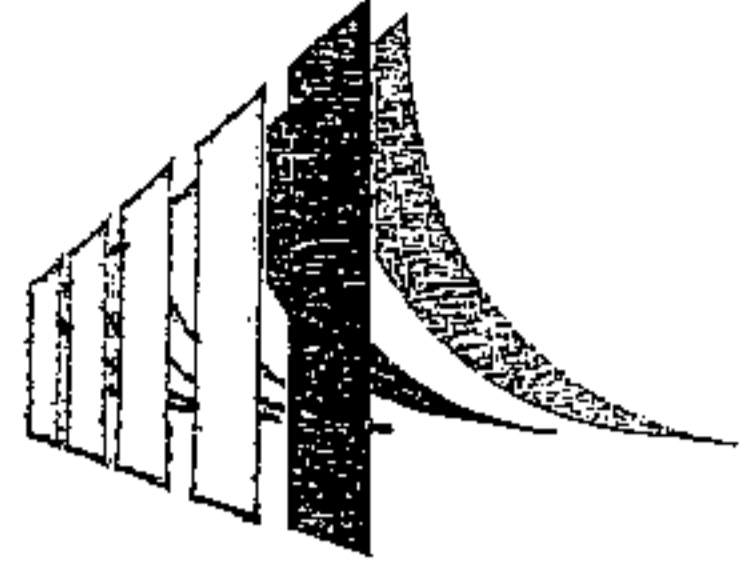
وأجازت المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية إعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها وفق حكمها، إذا أقام في الكويت إقامة مشروعة لمدة سنة على الأقل وطلب العودة إلى الجنسية الكويتية وتخلّى عن الجنسية الأجنبية وفي هذه الحالة يعتبر مسترداً للجنسية الكويتية من تاريخ قرار مجلس الوزراء، ولا يجوز إبعاده عن البلاد خلال فترة السنة المشار إليها.

• ويقضي الاقتراح بالمادة (13) بإضفاء حماية قضائية على مسائل سحب الجنسية من خلال اشتراط وجود حكم قضائي نهائي بات يثبت توافر حالة الحصول على الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة ، ويقع عبء الإثبات على من يدعي.  
كما أُلغى الاقتراح حالات السحب الأخرى.

• كما قضت المادة (14) بحصر حالات إسقاط الجنسية في ثلاث حالات بعد ثبوتها بحكم قضائي نهائي وبت بناءً على بلاغ مقدم من وزير الداخلية، ويترتب على إسقاط الجنسية زوالها عن كسبها وحده دون سقوطها عن كسبها بطريق التبعية.

• أضاف الاقتراح بقانون مادة جديدة برقم (20 مكرراً) تقرر اختصاص المحاكم بالنظر في القرارات الصادرة بسحب وإسقاط الجنسية الكويتية للتأكيد على ولاية القضاء بهذا الشأن.

• كما أُلغى المادة (21 مكرراً أ) لتعارضها مع المواد الجديدة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-4-

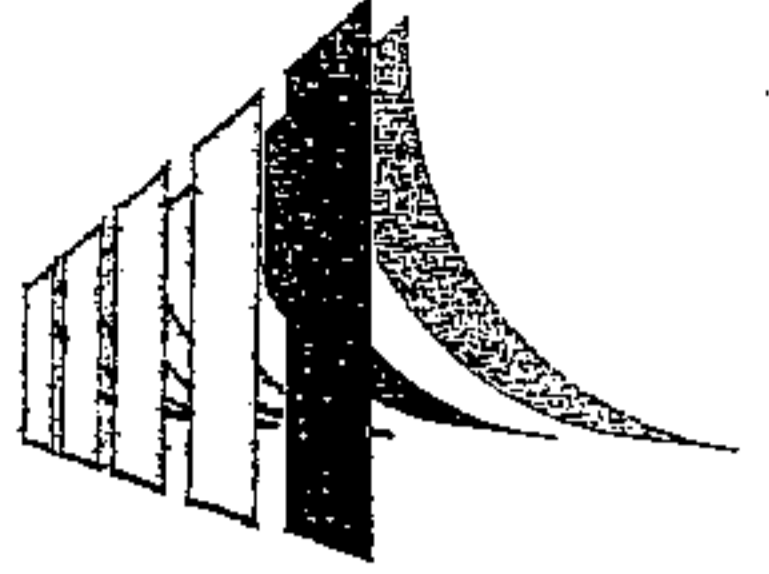
### الاقتراح بقانون الثاني و الثالث:

يتطابقان من حيث النصوص والفكرة ويقضيان بأن يستبدل بنص المادة (13) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه نص يفرض الرقابة القضائية على سحب الجنسية من خلال اشتراط حكم قضائي لسحب الجنسية لمن كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 7 مكرراً ، 8) وذلك في ثلاث حالات فقط وهي:

- 1- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة.
  - 2- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
  - 3- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.
- كما يقضيان بإلغاء المادة ( 21 مكرراً أ) من المرسوم الاميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه.

### الاقتراح بقانون الرابع:

- يقضي في المادة الأولى منه على أن تستبدل بنصوص المواد (13 ، 14 ، 21 مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه.
- المادة (13) أضافت على النص الأصلي أنه لا يجوز سحب الجنسية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (3 ، 4 ، 7 ، 8) من القانون إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي في الحالات المحددة في نص المادة الأصلي.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

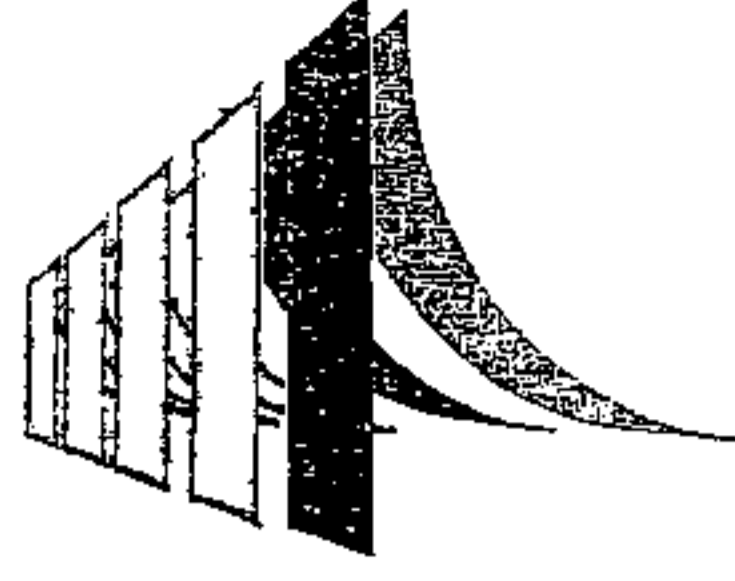
دولة الكويت

-5-

- المادة (14) أضافت إلى النص الأصلي أنه لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وفي الحالات المحددة أيضاً في نص المادة الأصلي.

- المادة (21 مكرراً أ) قضت بأن لا تسحب شهادة الجنسية إلا بعد صدور حكم قضائي إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة.

- المادة الثانية من الاقتراح بقانون تتضمن تعديلاً على المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، حيث تقضي بأن يستبدل بنص البند (خامساً) من المادة (1) من المرسوم رقم (20) لسنة 1981 المشار إليه نص يقضي بمنح القضاء ولاية نظر طلبات من سحبت أو أسقطت جنسيته أو شهادة جنسيته أو أبعاد عن البلاد بعد سحب جنسيته قبل صدور هذا القانون وأجازت تقديم طلبات إلغاء قرارات الإبعاد التي صدرت قبل صدور هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.
- المادة الثالثة من الاقتراح بقانون تضيف مادة جديدة برقم (14 مكرراً) إلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه نص يقضي بعدم جواز إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسيته أو سحبت شهادته جنسيته إلا بموجب حكم قضائي.
- المادة الرابعة منه قضت بإلغاء المادة (20) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-6-

### الهدف:

جميع الاقتراحات بقوانين تهدف إلى إضفاء الحماية على حامل الجنسية الكويتية تتمثل في منح القضاء ولاية واختصاص الحكم بمسائل سحب وإسقاط الجنسية، والاقتراحان بقانونين الثاني والثالث يهدفان إلغاء جواز سحب الجنسية عن من يكون اكتسبها بطريق التبعية حتى ولو كان من سحبت جنسيته قد سحبت بسبب حصوله عليها بناء على غش وأقوال كاذبة و ذلك لاعتبارات العدالة و لأن السحب عقوبة و العقوبة يفترض فيها أن تكون شخصية.

### عرض عمل اللجنة :

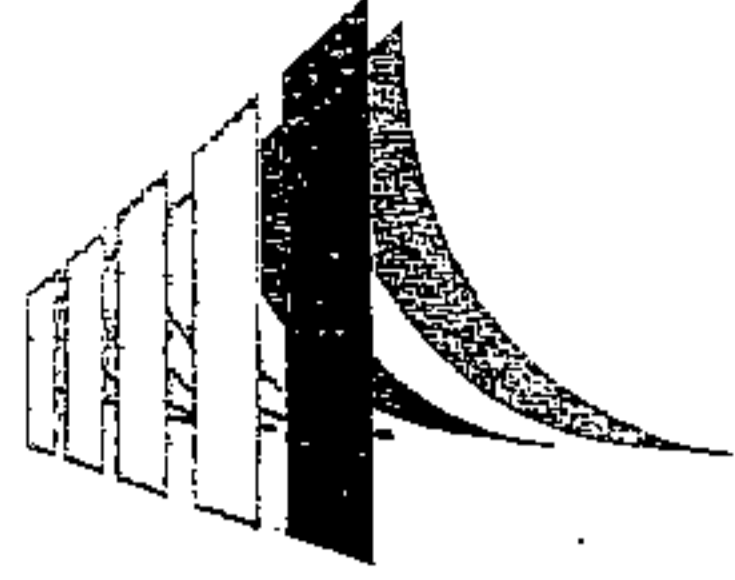
بعد البحث والدراسة رأت اللجنة بأن:

1- **الاقتراح بقانون الأول** الهدف منه نبيل ويحقق حماية مستحقة للجنسية الكويتية

ولا تشوبه شبهة مخالفة أحكام الدستور إلا أن اللجنة ترى إبداء الملاحظات على بعض مواد الاقتراح كما يلي:

أ- تتحفظ اللجنة على الفقرة الخامسة من المادة (11) والتي تُقرر عدم فقد الأولاد القصر للجنسية الكويتية إذا دخلوا في جنسية والدهم الجديدة، لسماح هذا الحكم بالأزدواجية.

ب- تتوافق مع ما جاء في صدر المادة (14) من الاقتراح في اشتراط صدور حكم قضائي نهائي يثبت توافر حالات الإسقاط المقررة وفقاً للمادة مع الاكتفاء بالإبقاء على صيغة حالات إسقاط الجنسية الثلاث وفقاً للنص الأصلي لعدم اختلاف المضمون أو الهدف منها.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-7-

## 2- الاقتراحان بقانونين الثاني والثالث أبدت اللجنة تأييدها فرض الرقابة القضائية

على مسائل سحب الجنسية مع إبداء ملاحظاتها على صياغة المادة (13) كالتالي :

- أ - يجب أن يكون سحب الجنسية بناءً على حكم قضائي نهائي بات .
- ب - في البند (2) معيار الشرف والأمانة معيار عام غير منضبط .
- ج - في البند (3) الإشارة إلى القانون رقم (31) لسنة 1970 كاملاً دون تحديد النصوص المقصودة بالتجريم أمر غير سليم وفيه شبهة مخالفة أحكام الدستور .
- د - ضرورة تطلب حكم قضائي لحالات إسقاط الجنسية في المادة (14) أيضاً بالمساواة مع حالات السحب في المادة (13) .
- هـ - إلغاء حالة كسب الجنسية بالتطبيق لحكم المادة (3) من حالات سحب الجنسية وفقاً للمادة (13)، وذلك لتعارضه معها حيث أن الجنسية وفقاً للمادة (3) بصفة أصلية وليست بالتجنس .

## 3- الإقتراح بقانون الرابع، رأت اللجنة تأجيل مناقشة المادة الثانية منه و المتعلقة

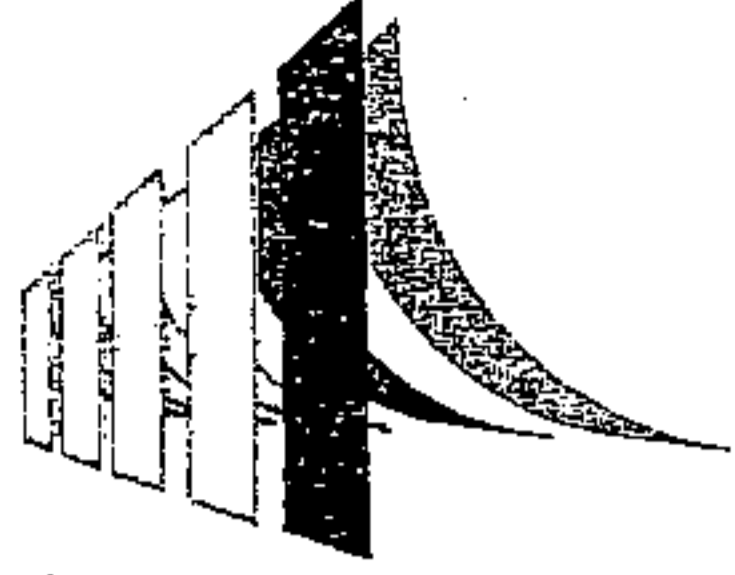
بالتعديلات على المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة

الكلية لنظر المنازعات الإدارية وذلك لاختصاص اللجنة بنظره بصفتها لجنة أصلية

يتطلب منها الاستماع لوجهات نظر الجهات المختصة بالقانون .

أما بالنسبة لبقية مواد اللجنة تتفق مع مجمل ما جاء في الاقتراح بقانون مع إبداء

بعض الملاحظات على الصياغة كالتالي :



مَجْلِسُ الْإِمْتِاعِ  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-8-

- أ - في البندين (2 ، 3) تبدي اللجنة ذات الملاحظة المتعلقة بمعيار الجريمة المخلة بالشرف أو الأمانة كونه معيار عام غير منضبط يحتاج إلى تحديد .
- ب - تحفظ اللجنة على البندين (4 ، 5) من المادة (13) لعدم الوضوح ولحاجتهما للتحديد .
- ج - حذف المادة (3) من حالات سحب الجنسية وفقاً للمادة (13) بسبب كسب الجنسية وفقاً لحكمها بصفة أصلية وليس بالتجنس.

### رأى اللجنة (التصويت):

بناء على ما تقدم وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى :

1- الموافقة على الاقتراح بقانون الأول بأغلبية الحاضرين من أعضائها ( 5 : 1 )

مع الملاحظات .

2- الموافقة على الاقتراحات بقوانين الثاني والثالث والرابع بإجماع آراء الحاضرين

من أعضائها مع الملاحظات .

### رأى الأقلية:

انبنى رأى الأقلية على اعتراضها ورفضها لمبدأ التعديلات الواردة في الاقتراحات بقوانين لمخالفتها لأحكام الدستور وتعارضها مع روحه، حيث أن الدستور عقد بين الحاكم والمحكوم ولا يمكن أن تفرض على الحاكم شعب جديد، كما تتعارض هذه الاقتراحات بقوانين مع نظرية المراكز القانونية المكتسبة.

-9-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

عم  
مقرر اللجنة  
الحميدي بدر السبيعي

\* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحات بقوانين وعددها (4) .
- مرفق رقم (2) : نسختين من طلب اضافة اسم من النائبين / أسامة عيسى الشاهين و مبارك هيف  
الحجرف على الاقتراح بقانون الأول .

**مرفق رقم (1)**  
**نسخة من الاقتراحات بقوانين**  
**وعددها (4).**



State of Kuwait

٧ م ع ٧ / ٧  
دولة الكويت  
٢٠١٦ / ١٢ / ١٤

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. جمعان طاهر الحريش

إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ز. م. السادة الأعضاء

د. جمعان طاهر الحريش  
٢٠١٦ / ١٢ / ١٤



State of Kuwait

دولة الكويت

**اقتراح بقانون**  
**بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري**  
**رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية**

- بعد الاطلاع على الدستور،
  - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

**(مادة أولى)**

يستبدل بنصوص المواد (١١، ١٣، ١٤) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص التالية :

**المادة (١١)**

يحظر الجمع الاختياري بين الجنسية الكويتية وجنسية دولة أخرى. وإذا تجنس الكويتي، رجلاً كان أو امرأة مختاراً بجنسية دولة بعد صدور هذا القانون، أو كان يجمع بين الجنسية الكويتية وجنسية دولة أخرى قبل صدور هذا القانون جمعاً اختيارياً، وجب على وزير الداخلية أو من ينوب عنه إخطار الكويتي الذي يجمع بين جنسيتين مختاراً بوجوب إعلان التخلي عن إحدهما خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ الإخطار.

ويتم الإخطار وإعلان التخلي وفقاً للقواعد المقررة لإعلان صحف الدعاوى المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، كما يتم نشر الإخطار خلال أسبوعين من تاريخ إتمامه في الجريدة الرسمية.

وإذا انقضت المهلة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذا النص بعد تمام الإخطار ونشره في الجريدة الرسمية ، دون أن يتم الإعلان باختيار إحدى الجنسيتين ، يصدر مرسوم أميري ، بناءً على عرض وزير الداخلية ، بسحب الجنسية الكويتية.

ولا تفقد الزوجة الكويتية جنسيتها إذا كانت تدخل في جنسية زوجها الجديدة وفقاً لقانون تلك الجنسية إلا إذا دخلت في جنسية زوجها اختياريًا ، ولا يفقد أولاده القصر جنسيتهم الكويتية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة ، وفقاً لقانون تلك الجنسية إلا بعد بلوغهم سن الرشد واختيارهم لجنسية أبيهم.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير الداخلية إعادة الجنسية الكويتية لمن فقدتها وفق نص هذه المادة إذا أقام في الكويت إقامة مشروعة لمدة سنة على الأقل وطلب العودة إلى الجنسية الكويتية وتخلي عن الجنسية الأجنبية ، وفي هذه الحالة يعتبر مسترداً للجنسية الكويتية من تاريخ قرار مجلس الوزراء ، ولا يجوز إبعاده عن البلاد خلال فترة السنة المشار إليها.

### المادة (١٣)

يجوز بمرسوم بناءً على عرض وزير الداخلية سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد ٧ و٨ من هذا القانون وذلك إذا ثبت بحكم قضائي نهائي بات ، بناءً على بلاغ مقدم من وزير الداخلية ، أنه قد حصل على الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناءً على أقوال كاذبة ، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها بطريق التبعية ، ويقع عبء الإثبات على من يدعي واقعة الغش أو الإدلاء بأقوال كاذبة.

المادة (١٤)

يجوز بمرسوم بشاء على عرض وزير الداخلية ، إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية بعد ثبوتها بحكم قضائي نهائي وبات بناء على بلاغ مقدم من وزير الداخلية :

- ١- إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من إصدار أمر له من حكومة الكويت بتركها.
  - ٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية في حالة حرب مع الكويت.
  - ٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة أو جماعة يحظر القانون الكويتي الانضمام إليها أو من أغراضها العمل على تقويض نظام الحكم في الكويت.
- ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المذكورة أعلاه أن تزول الجنسية الكويتية عن كسبها وحده دون سقوطها عن كسبها بطريق التبعية .

(مادة ثانية)

تضاف إلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه مادة جديدة برقم (٢٠ مكرراً) نصها التالي :

مادة (٢٠ مكرراً) :

تختص المحاكم بالنظر في القرارات الصادرة بسحب وإسقاط الجنسية الكويتية.

(مادة ثالثة)

تلغى المادة (٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

State of Kuwait



دولة الكويت

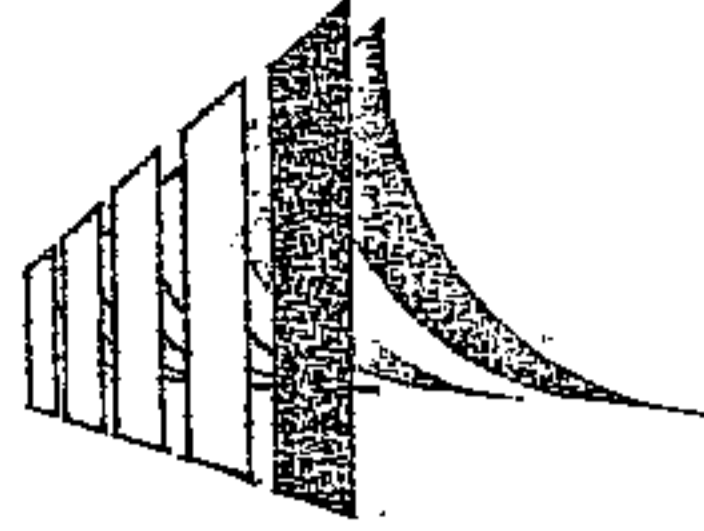
(مادة رابعة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة خامسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت  
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

### بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري

### رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

كشف التطبيق العملي لبعض نصوص المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية عن وجود ثغرات واسعة فيه ، لاسيما في النصوص التي تعالج حالات سحب وإسقاط الجنسية الكويتية ، إذا تم استخدام تلك النصوص في غير مواضعها ولغير أهدافها وبغير رقابة قضائية فعالة.

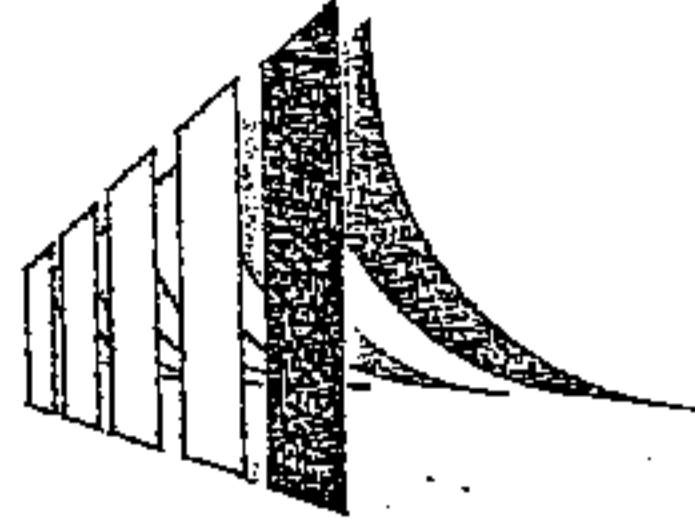
ورغبة من المشرع في توفير ضمانات أكثر ، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون الذي تضمن تقييد سلطة مجلس الوزراء في سحب وإسقاط الجنسية ، وإخضاعها بالكامل إلى رقابة القضاء على النحو الوارد في نصوصه.

يتألف الاقتراح بقانون من خمس مواد ، ولقد نصت المادة الأولى منه على استبدال نصوص المواد ١١، ١٣، ١٤ بنصوص بديلة .

وفق المادة (١١) المقترحة لا تسحب الجنسية الكويتية في حالة الجمع بينها وبين جنسية دولة أخرى إلا بمرسوم أميري بعد إخطار الشخص المعني بواسطة وزير الداخلية للتخلي عن الجنسية الأجنبية.

كما اشترطت المادة (١٣) الجديدة صدور حكم قضائي بات بثبوت الحصول على الجنسية الكويتية بطريق الغش أو الأقوال الكاذبة ، قبل سحبها منه بمرسوم.

أما المادة (١٤) المقترحة فحددت حالات إسقاط الجنسية لكن قيدتها بثبوت الحالات بحكم قضائي نهائي وبات وعلى ألا يمتد الإسقاط لمن كسبها بالتبعية.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ونص الاقتراح أيضا على إضافة مادة جديدة بالرقم (٢٠ مكرراً) تعطى المحاكم الحق في نظر القرارات الصادرة بسحب إسقاط الجنسية الكويتية، كما نصت على إلغاء المادة (٢١ مكرراً أ) لتعارضها مع النصوص الجديدة.

State of Kuwait



دولة الكويت

١٦/١٤/٤١

١٢ ص / ١٣

احترام

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحيية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق :- بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

سعدون حماد العتيبي

جاء ذلك لحية الشؤون التشريعية ، القانونية  
يوزع على السادة الاعضاء

**اقتراح بقانون**  
**بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري**  
**رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية**

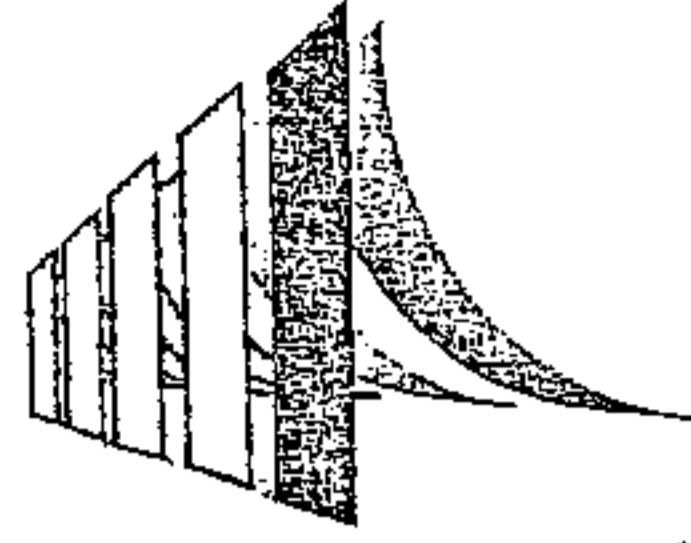
- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

**(مادة أولى)**

يستبدل بنص المادة ١٣ من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي: "لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (٣، ٤، ٥، ٧، ٧ مكرراً ، ٨) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية:

- ١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة .



مَجْلِسُ الْوَلَايَةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه . "

**(مادة ثانية)**

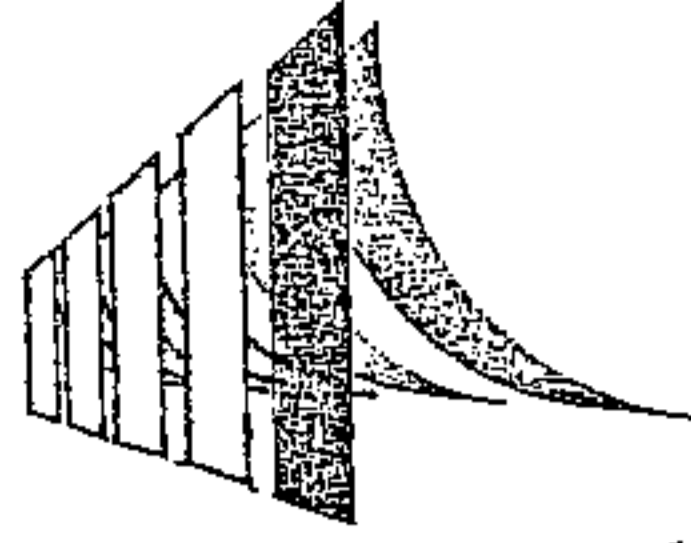
تلغى المادة ٢١ مكرراً (أ) من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

**(مادة ثالثة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون

**أمير دولة الكويت**

**صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

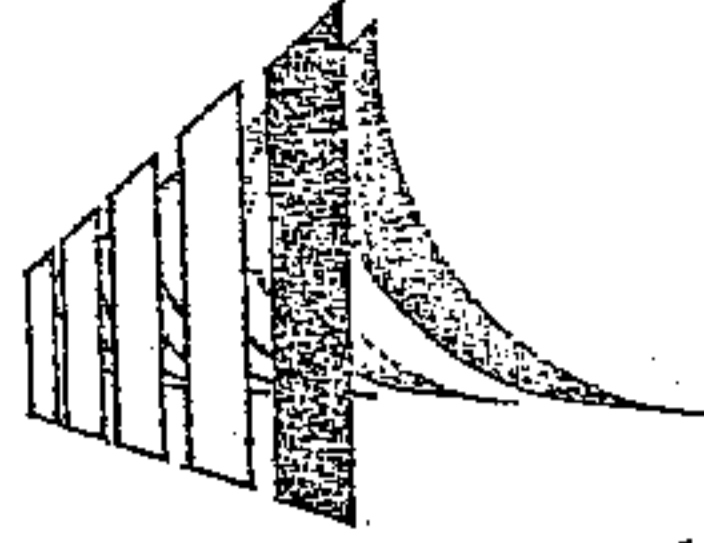
## المذكرة الإيضاحية

### لاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري

### رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية

يُعتبر قانون الجنسية في كل بلد من أهم القوانين وأبعدها أثراً، فهو الذي يرسم حدود المواطنة، ويميز بين المواطن والأجنبي، وبناء على هذا المفهوم صدر قانون الجنسية الكويتية مبيناً كيفية منح الجنسية الكويتية بوضع شروط إذا ما انطبقت على شخص يقيم على أرض الكويت منحه الدولة جنسيتها. كما جاء في مواد أخرى كيفية سحب هذه الجنسية إذا ما تحققت شروط السحب في الشخص مكتسب الجنسية الكويتية كما تسحب ممن اكتسبها بالتبعية عن هذا الشخص المتحققة فيه شروط السحب الذي يكون بناء على قرار من وزير الداخلية أو مجلس الوزراء وبصدور مرسوم.

فالقانون اعتبر السحب عقوبة ومن المعروف أن العقوبة تكون شخصية وفقاً لقانون الجزاء. إذن فسحب الجنسية هي عقوبة، ومع ذلك تطبق على من يتبع مكتسب الجنسية دون وقوع أي جريمة منه. ولا عدالة في ذلك، ومقولة أن ما بني على باطل فهو باطل، لا محل لها لتبرير سحب الجنسية من التابع لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) سورة فاطر الآية ١٨. فكان لا بد إذن من أن تعدل المادة (١٣) الخاصة بسحب الجنسية ممن اكتسبها ومن اكتسبها معه بطريق التبعية بحيث يكون القضاء هو الحكم وحده في نظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية وصدور أحكام بسحبها بدلاً من تركها للأهواء والقرارات الإدارية. فسحب الجنسية بعد مدة طويلة يؤدي إلى نتائج خطيرة أهمها أن يعدم الشخص المسحوب منه جنسيته اجتماعياً ويعيش عالة ويصبح بدون جنسية هو وأتباعه، فتكبر أعداد غير محددية الجنسية بسبب هذا الإجراء، كما أن هذا الإجراء سوف يزيد من معدلات الجريمة. لذلك فالواجب أن يحال إلي القضاء كل من يراد سحب جنسيته حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام



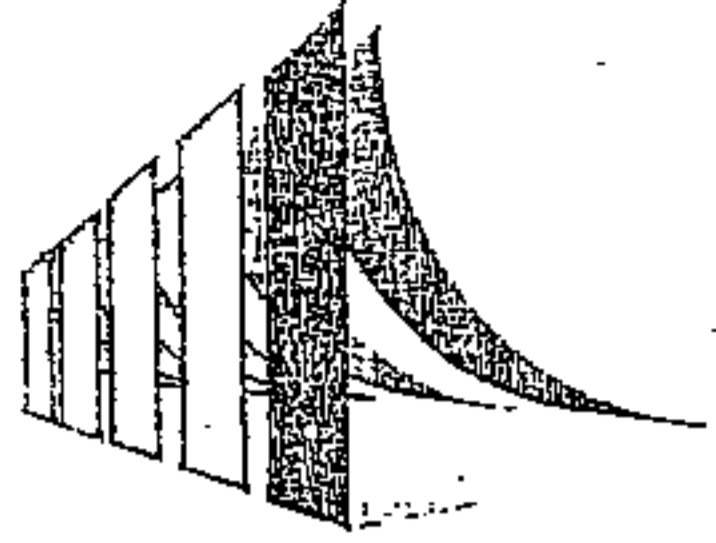
مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

سدنة العدالة التي إذا رأت وجوب سحب الجنسية أصدرت بذلك حكماً عادلاً. كما  
رؤى أيضاً إلغاء المادة (٢١) مكرراً (أ) والاكتفاء بالبند (١) من المادة ١٣ حتى لا  
يمتد سحب الجنسية على من اكتسبها بطريقة التبعية.

State of Kuwait



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

١٤٢١ / ١٢ / ٢٠

٢٠ / ١٢ / ٢٠٢١

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالأقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥)

لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء

التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ..

مقدموا الاقتراح

مبارك بن هادي الجويرف

عضو مجلس الأمة

ناصر سعد الدوسري

د. محمد هادي الحويلة

عبدالله فهد العسري

نايف عبدالعزيز العجمي

حال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

بإذن من الأعضاء

مع إعطائه صفة الاستعجال

١٤٢١ / ١٢ / ٢٠

اقتراح بقانون  
بتعديل بعض أحكام المرسوم  
الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون  
الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

يُستبدل بنص المادة (١٣) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه  
النص التالي:

" لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٧ مكرراً ، ٨) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية :

١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناءً على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة.

٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

State of Kuwait



دولة الكويت

٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠  
المشار إليه.

- مادة ثانية -

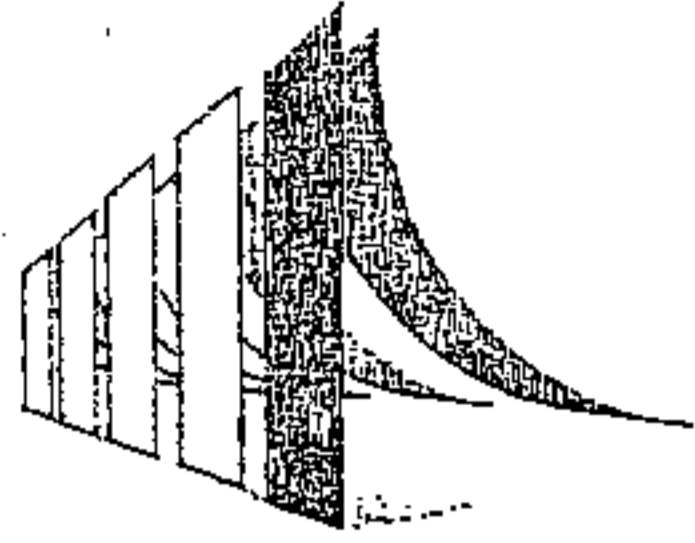
تلغى المادة (٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

- مادة ثالثة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

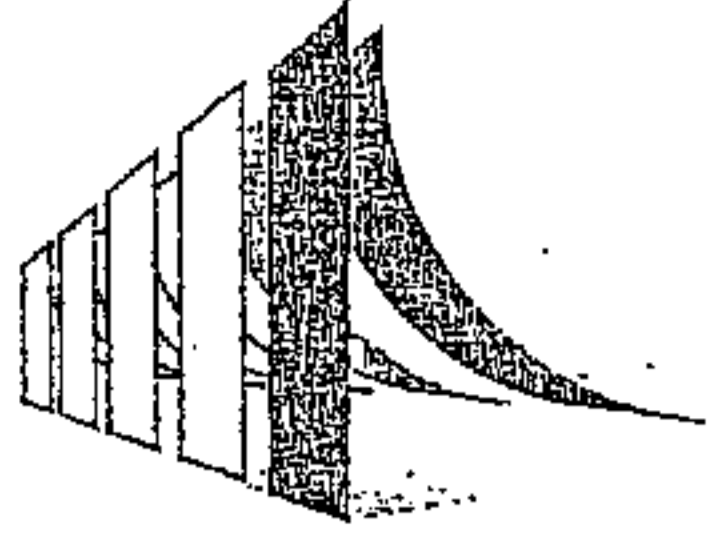
### بتعديل بعض أحكام المرسوم

الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون

### الجنسية الكويتية

يُعتبر قانون الجنسية الكويتية في كل بلد من أهم القوانين وأبعدها أثرًا ، فهو الذي يرسم حدود المواطنة، ويميز بين المواطن والأجنبي، وبناء على هذا المفهوم صدر قانون الجنسية الكويتية مبيّنًا كيفية منح الجنسية الكويتية بوضع شروط إذا ما انطبقت على شخص يقيم على أرض الكويت منحه الدولة جنسيتها، إلا أنه جاء في بعض مواد هذا القانون كيفية سحب هذه الجنسية إذا ما تحققت شروط السحب في الشخص مكتسب الجنسية الكويتية كما تسحب ممن اكتسبها بالتبعية عن هذا الشخص المتحققة فيه شروط السحب وذلك بناء على قرار من وزير الداخلية أو مجلس الوزراء ويصدر مرسوم.

هذا يعني أن القانون اعتبر السحب عقوبة ومن المعروف أن العقوبة تكون شخصية وفقًا لقانون الجزاء. ورغم أن سحب الجنسية عقوبة شخصية إلا أنها تطبق مع ذلك على من يتبع مكتسب الجنسية دون وقوع أي جريمة منه. ولا عدالة في ذلك، ودقولة أن ما بني على باطل فهو باطل، لا محل لها لتبرير سحب الجنسية من التابع لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وز أخرى) سورة فاطر الآية (١٨). فكان لا بد إذن من أن تعدل المادة (١٣) الخاصة بسحب الجنسية ممن اكتسبها ومن اكتسبها معه بطريق التبعية، بحيث يكون القضاء هو الحكم وحده في نظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية وصدر أحكام بسحبها بدلاً من تركها للأهواء والقرارات الإدارية. فسحب الجنسية بعد مدة طويلة يؤدي إلى نتائج خطيرة أهمها أن يعدم الشخص المسحوب منه جنسيته اجتماعيًا ويعيش عالة ويصبح بدون جنسية هو وأتباعه كما أن هذا الإجراء يعتبر أحد مهددات



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الأمن الاجتماعي. لذلك لا بد من أن يحال إلى القضاء كل من يراد سحب جنسيته حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام سدنة العدالة التي إذا رأته وجوباً سحب الجنسية أصدرت بذلك حكمها العادل.

لهذا جاء هذا الاقتراح بقانون لينص في مادته الأولى على تعديل المادة (١٣) الحالية لحصر حالات سحب الجنسية واشتراط صدور حكم قضائي في كل حالة، وكذلك في عدم إمتداد السحب لمن اكتسب الجنسية بالتبعية، كما نصت المادة الثانية على إلغاء المادة (٢١ مكرراً أ) لتعارضها مع النص الجديد المقترح.

State of Kuwait



٢٠١٤/١٢/٢٠

دولة الكويت

٢٠١٦/١٤/٢٦

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدموا الاقتراح

محمد براك المطير

ناصر سعد الظفيري

الحميد بن بدر السبيعي

عبد الوهاب محمد الباطين

عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ليؤخذ على الأعضاء

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم

الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون

الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠)

لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

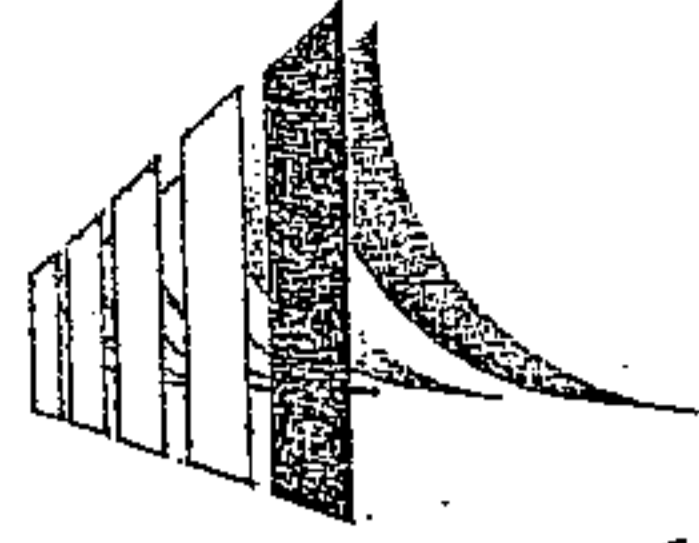
- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

تُستبدل بنصوص المواد (١٣، ١٤، ٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص التالية :

المادة (١٣) :

- لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد (٣، ٤، ٧، ٨) من هذا القانون، إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية :
- ١- إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.
  - ٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- ٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبياً، لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية.
- ٤- إذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك.
- ٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية أجنبية.

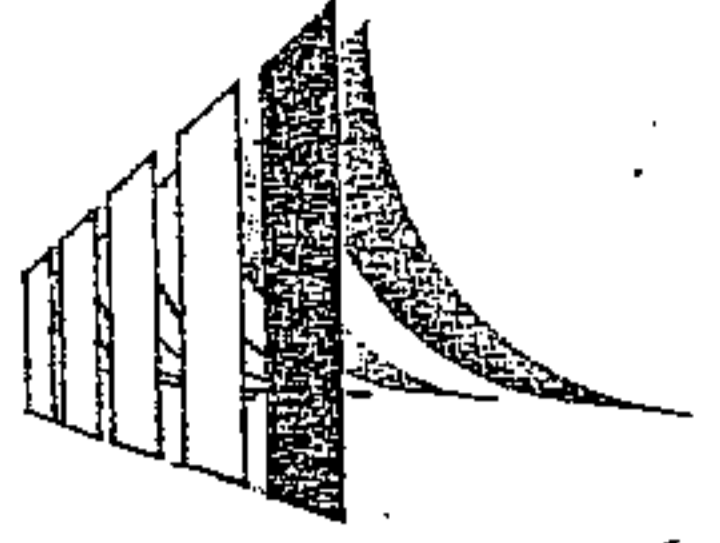
#### المادة (١٤) :

لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية :

- ١- إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها.
  - ٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها.
  - ٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت، أو صدر حكم بإدانته في جرائم بنص الحكم على أنها تمس ولاءه لبلاده.
- ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر أن تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده.

#### المادة (٢١) مكرراً أ) :

لا تسحب شهادة الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة.



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثانية)

يُستبدل بنص البند (خامساً) من المادة (١) من المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص التالي :

"الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين ودور العبادة. ويجوز لكل من سحبت أو اسقطت جنسيته أو شهادة الجنسية، أو أبعد من البلاد بعد سحب جنسيته قبل صدور هذا القانون، تقديم طلب بإلغاء القرار خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية."

(مادة ثالثة)

تُضاف مادة جديدة برقم (١٤ مكرراً) إلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصها التالي :

"لا يجوز إبعاد من سحبت أو اسقطت جنسيته أو سحبت شهادة جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي."

(مادة رابعة)

تلغى المادة (٢٠) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

(مادة خامسة)

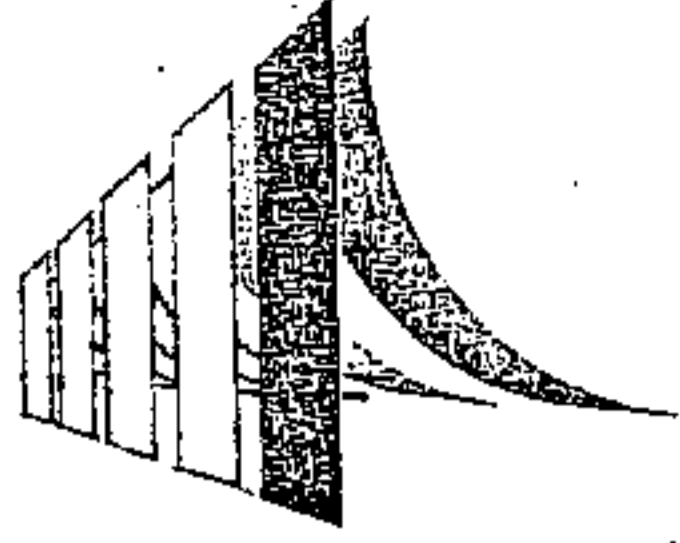
يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

(مادة سادسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

### بتعديل بعض أحكام المرسوم

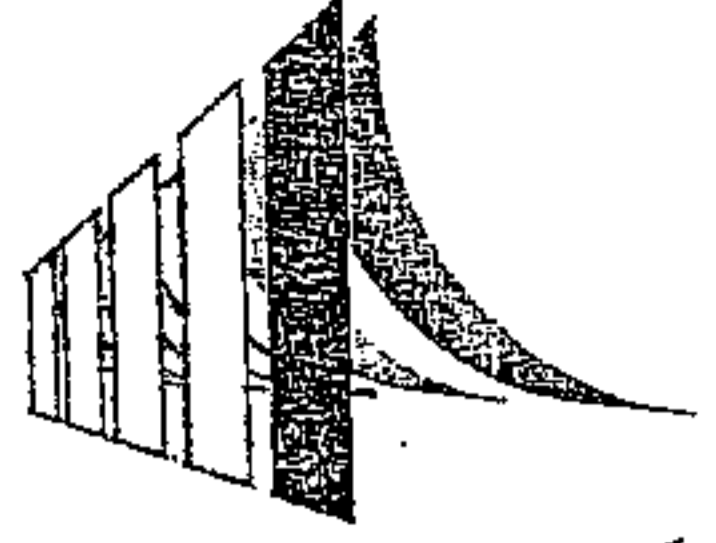
الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون

الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠)

لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

جاء هذا الاقتراح بقانون ليتماشى مع آخر الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الكويتية، والتي بسطت رقابة القضاء الإداري على بعض مسائل الجنسية الكويتية، وتأكيداً لنص المادة (٧) من الدستور (العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والتراحم صلة وتقى بين المواطنين) والمادة (٢٧) التي تنص على أن (الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون)، كما يتضح من النص الأخير بأن الأصل في الدستور هو منع إسقاط الجنسية أو سحبها والاستثناء هو السحب والإسقاط الأمر الذي يستوجب أن يكون ذلك بمقتضى حكم قضائي نهائي يحفظ للمتقاضين حقوقهم ويوفر لهم العدالة المنشودة، فلا يجوز حرمان الشخص من الحق في المواطنة والتي تعني الانتساب إلى المكان الذي يستوطنه، كما لا يجوز سحب الجنسية الكويتية ممن اكتسبها عن طريق التبعية وفقاً للمادة (١٣) إذ لا ذنب لهؤلاء لأن الجريمة شخصية ولا يجوز أن يمتد الجزاء لغير مرتكب الجريمة، كما أنه لا يجوز إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسيته أو سحبت شهادته جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي، كما عالج هذا الاقتراح بقانون الحالات السابقة لسريانه بمنح المتضررين الحق في رفع دعوى أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القانون المقترح في الجريدة الرسمية، حتى يتسنى لمن لم يرفع دعوى قضائية سلوك الطريق القانوني أمام المحاكم إن أراد الطعن على القرار بسحب أو إسقاط جنسيته أو سحب شهادتها أو الإبعاد بعد سحب أو إسقاط جنسيته أو سحب شهادتها.

State of Kuwait



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

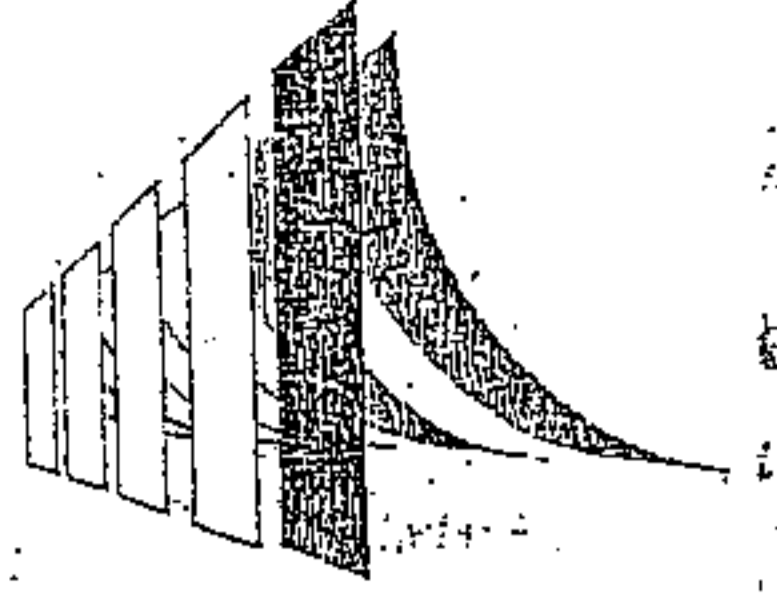
دولة الكويت

إقتص تحقيق هذه الغايات، تعديل نصوص المواد ( ١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً أ ) من المرسوم  
الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩، وكذلك البند (خامساً) من المادة (١) من المرسوم بقانون رقم  
(٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليهما، وإضافة مادة جديدة برقم (١٤ مكرراً) للمرسوم الأميري رقم  
(١٥) لسنة ١٩٥٩، وإلغاء المادة (٢٠) من ذات القانون.

**مرفق رقم (2)**

**نسختين من طلب إضافة أسم  
من النائبين أسامة عيسى الشاهين  
ومبارك هيف الحجر  
على الاقتراح بقانون الأول**

دولة الكويت



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

الموقر

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: إضافة اسم

يرجى من سيادتكم التكرم بإضافة اسمي مع النائب / د. جمعان الحريش على المقترح بقانون تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ولكم جزيل الشكر والامتنان،،،،

النائب

أسامة عيسى الشاهين



بيان إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

19/12/2018

State of Kuwait



دولة الكويت

الموقر

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: إضافة اسم

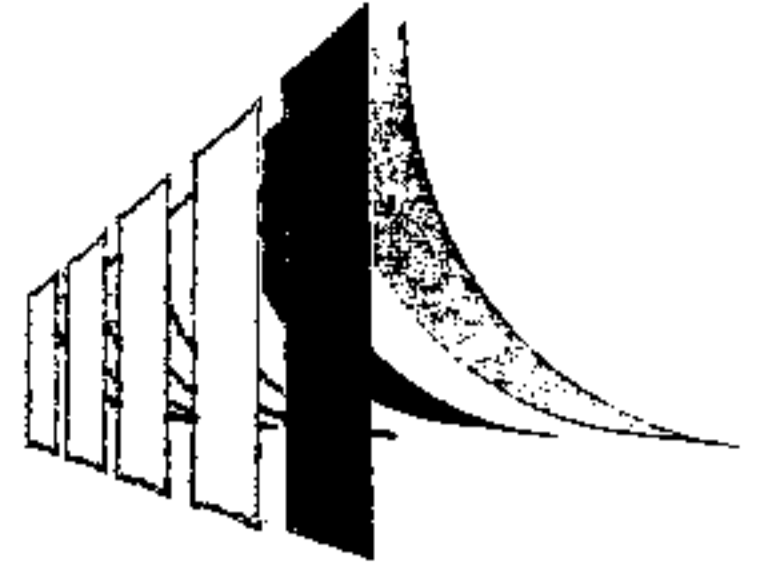
يرجى من سيادتكم التكرم بإضافة اسمي مع النائب / د. جمعان الخريش على المقترح بقانون تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

ولكم جزيل الشكر والامتنان،،،،،

النائب

مبارك هيف الحجرف

يحان إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية



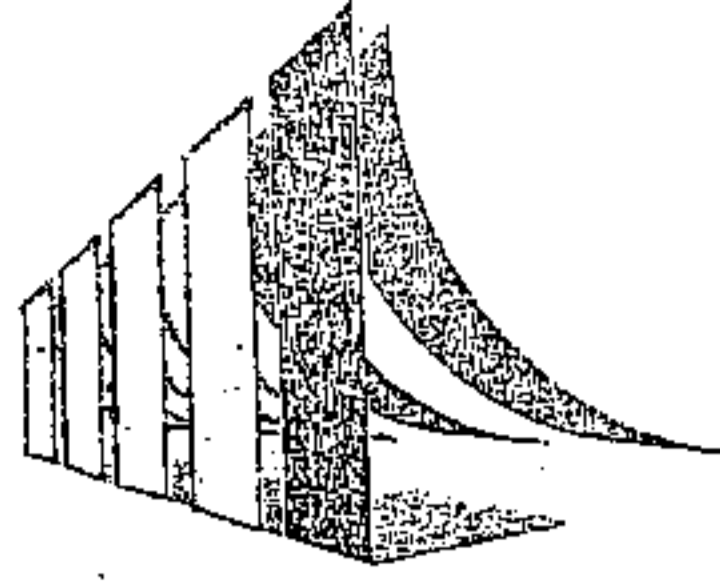
State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

## المرفق رقم ( ٣ )

**نسخه من التقرير ( الرابع والعشرين ) للجنة  
الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح  
بقانون ( السادس )**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## الفصل التشريعي الخامس عشر

### دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (٢٤)

#### لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٧ ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ

الموافق : ٢٥ يناير ٢٠١٧ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

بحال اللجنة المشورة القانونية والدفاع  
ويدرج في جدول أعمال اللجنة القادمة  
مطالبة بصفة الاستعجال

عبدالله  
الاحترام  
١٤٣٨/١٢/٢٥

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع والعشرين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية  
(المحال بصفة الاستعجال).

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي

به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

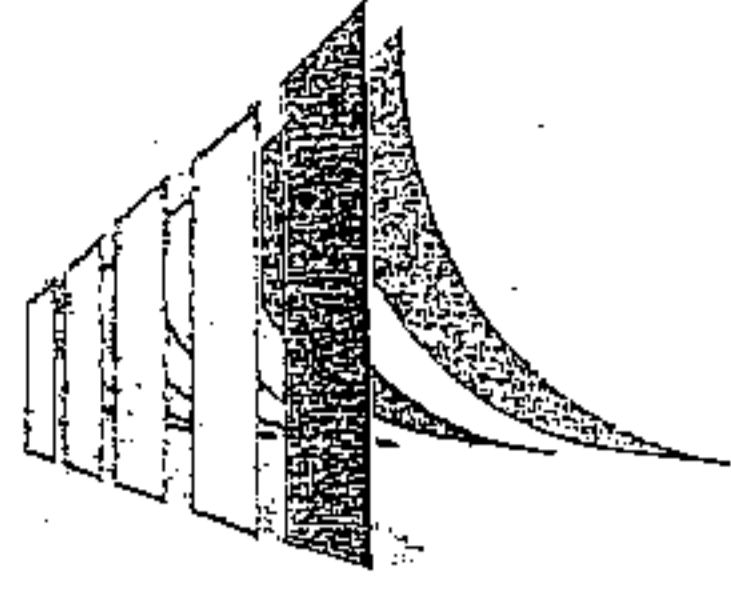
محمد حسين الدلال

**الفصل التشريعي الخامس عشر**  
**دور الإنعقاد العادي الأول**

**لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**  
**التقرير رقم ( ٢٤ )**

التقرير ( ٢٤ ) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة ، وفي الهوية الوطنية .

**إعداد / خالد عبد الرحمن المطيري**  
**مراجعة / عمر عبداللطيف العجيل**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ١ -

الفصل التشريعي الخامس عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ  
الموافق: ٢٠١٧ م

### التقرير الرابع والعشرون

### للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

#### مقدمة

الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية. المقدم من السادة الأعضاء /  
محمد هايف المطيري ، نايف عبدالعزيز العجمي ، د. حمود عبدالله الخضير ، أسامة عيسى  
الشاهين ، حمدان سالم العازمي (المحال بصفة الاستعجال)

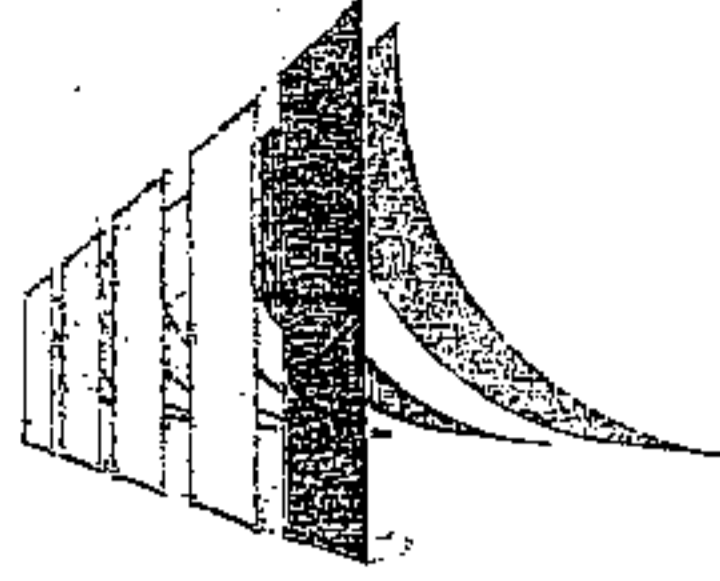
#### الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون  
المشار إليه بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦ وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

#### اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين الأول بتاريخ ٩/١/٢٠١٧، والثاني بتاريخ  
١٥/١/٢٠١٧.

وبناء على طلب أحد مقدمي الاقتراح عضو اللجنة السيد / محمد هايف المطيري استمعت  
اللجنة إلى رأي د. فهد الديحاني الذي أكد للجنة أن الاقتراح بقانون ليس نداءً لقانون الجنسية  
بل هو مكمل له وأنه جاء بموازنة بين مصلحة الدولة في تحديد الجنسية ومصلحة المواطنين



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-٢-

في حماية جنسياتهم ، إذ أن الاقتراح بقانون لم يسلب السلطة حقها بإصدار قرارات السحب والإسقاط بل مازال وفقاً للاقتراح بقانون منح الجنسية لأول مرة حق سيادي كما أعطى الدولة حق البلاغ لكنه تطلب أن يكون مذيلاً بالإسم و التوقيع حماية للأفراد من البلاغات الكيدية.

كما أن قانون الجنسية لم يعرف الأزواجية بشكل واضح وكان يترتب آثاراً على الأزواجية دون أن يحددها إلا أن هذا الاقتراح بقانون نظم هذه المسألة بشكل واضح.

كما أن هذا الاقتراح بقانون يحمي التابع حسن النية، هذا بالإضافة إلى أن قرارات السحب والإسقاط و فقد تخضع لرقابة القضاء.

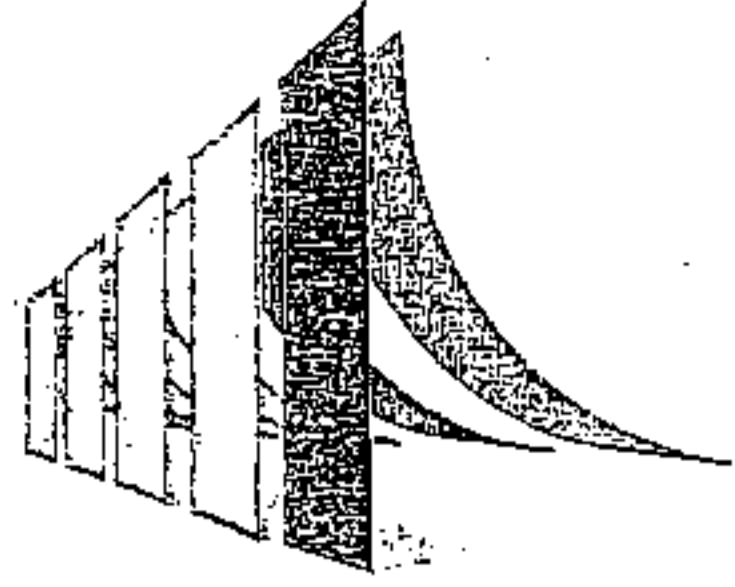
### موضوع الاقتراح بقانون:

تبين للجنة أن الاقتراح بقانون جاء بنص مكمل لقانون الجنسية الكويتية في بعض موضوعاته.

حيث أن الاقتراح بقانون يقضي بفرض حماية على الجنسية الكويتية من خلال فرض رقابة القضاء على كل من قرارات سحب أو إسقاط أو فقد الجنسية الكويتية، كما نص على عدم تحصين القرارات المشار إليها بالتقادم أو سريتها بأثر رجعي ، هذا بالإضافة إلى التأكيد على حظر ازدواجية الجنسية و تحديد وسائل إثباتها و الإجراءات المتبعة حيالها.

الهدف - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - وضع تقنين يفرض حماية للحق في

المواطنة و الجنسية الكويتية من المساس بها إلا وفق ضوابط معينة ومحدده . كما أن الاقتراح بقانون يحمل في طياته توازن بين مصلحة الدولة في تحديد من ينتمي إلى جنسيتها



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

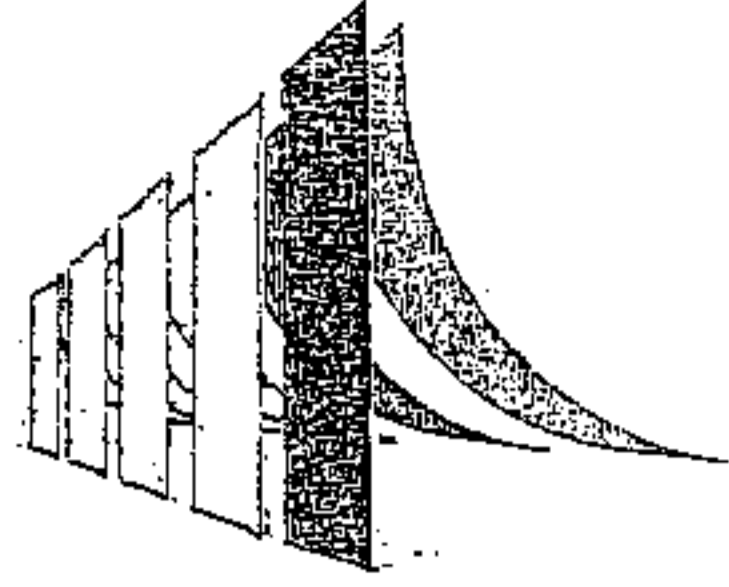
- ٣ -

ومصلحة الأفراد في حماية حقوقهم و مراكزهم القانونية المستقرة وكذلك ترسيخ الحق في التقاضي باعتباره أحد الحقوق الدستورية للأفراد .

### عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة رأت اللجنة بأن الهدف من الاقتراح بقانون نبيل ويحقق حماية مستحقة للجنسية الكويتية ولا تشوبه شبهة مخالفة أحكام الدستور إلا أن اللجنة رأت إبداء بعض التحفظات والملاحظات على بعض مواد الاقتراح على النحو التالي :

- يجب أن يكون الاقتراح بقانون تعديل على المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وليس قانوناً مستقلاً يوازي قانون الجنسية وذلك منعاً لتعارض القوانين خصوصاً وأن هناك عدداً من مواد الاقتراح بقانون إما مرتبطة أو لها مقابل في مواد المرسوم الأميري رقم ١٥/١٩٥٩ المشار إليه .
- إلغاء المادة الأولى من الاقتراح بقانون وذلك لأن المادة الأولى من المرسوم الأميري رقم ١٥/١٩٥٩ المشار إليه تغطي ما جاء بها، إضافة إلى أن التشريعات الحديثة المقارنة تتجه إلى عدم وضع التعريفات ضمن نصوص القانون .
- أبدت اللجنة تحفظها على المادة (٣) من الاقتراح بقانون التي حددت أثر قرارات السحب و الإسقاط والفقد وذلك على النحو التالي :
  - أ- يجب أن يستثنى منها قرارات سحب أو إسقاط أو فقد الجنسية إذا ما كان سبب الحصول على الجنسية بناء على غش أو أقوال كاذبة ففي هذه الحالة أثر القرار يجب أن يمتد إلى من اكتسبها بطريق التبعية .
  - ب- وجوب إجراء تحقيق من قبل الجهات الإدارية المختصة قبل إصدار تلك القرارات .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٤ -

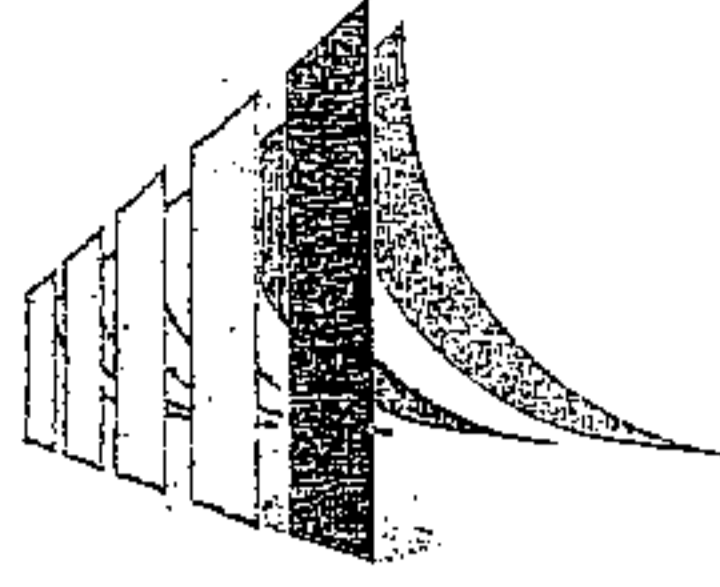
- رأت اللجنة في المادة (٤) أن تخضع قرارات إسقاط أو سحب أو فقد الجنسية للقواعد العامة في القرارات الإدارية وذلك على خلاف ما جاء في نص الاقتراح، كما تحفظت اللجنة على عبارة "وإن تسري بأثر رجعي" الواردة في نهاية المادة (٤).
- عدم قصر اثبات ازدواجية الجنسية بالمخاطبات الرسمية بين الحكومات فقط، وذلك بإضافة عبارة "وأدلة الإثبات الأخرى" إلى نص المادة (٧) من الاقتراح بقانون.
- يجب إعادة صياغة الفقرة الثانية من المادة (٨) وذلك بتحديد الإجراءات اللازمة لاستعادة الجنسية.
- أوردت اللجنة ملاحظة على المادة (٩) وهي أن رد الاعتبار لا يكون إلا بناء على حكم قضائي إذا ما صدر استناداً إلى أحد البنود الواردة في المادة (١٤) من المرسوم الأميري رقم ١٥/١٩٥٩ المشار إليه.

### رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بأغلبية الحاضرين من أعضائها (٦:١) إلى الموافقة على الاقتراح بقانون من حيث الفكرة مع الأخذ بالتحفظات والملاحظات السالف بيانها.

### رأي الأقلية:

انبنى رأي الأقلية على أن الاقتراح بقانون غير دستوري و يتعارض مع مواد و روح الدستور كما أن المادة السابعة من الاقتراح تجيز تدخل دول أخرى في مسائل الجنسية أكثر من الكويت، كما أن هذا الاقتراح ينسف و يتعارض مع قانون الجنسية و يعد تعارضاً مع تشريعات أخرى هذا بالإضافة إلى أن مواد الاقتراح تتعارض مع مبادئ و أصول قانونية ثابتة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

- ٥ -

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما  
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

\* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراح بقانون .

**مرفق رقم (1)**  
**نسخة من الاقتراح بقانون**

أعمالها ذات قيمة



State of Kuwait

(٥٣) / ٢٠١٧

دولة الكويت

٢٠١٦ / ١٢ / ١٦

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

نايف عبد العزيز العجمي

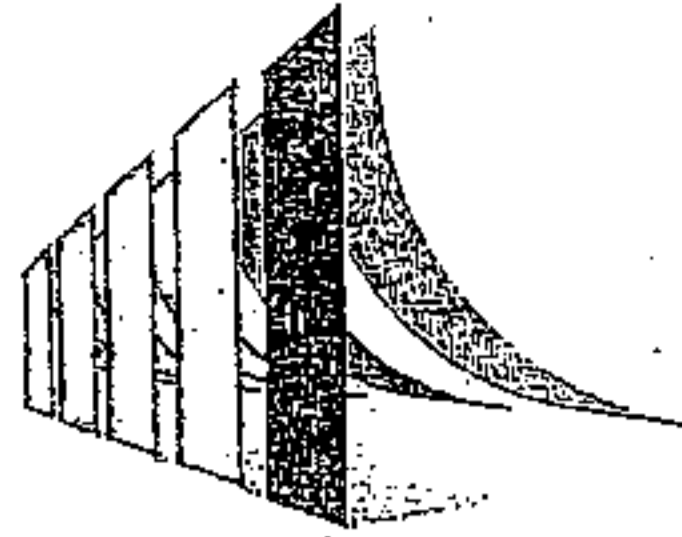
أسامة عيسى الشاهين

محمد هايف المطيري

د. حمود عبدالله الخضير

حمدان سالم العازمي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
مع إعطائه صفة الاستعجال  
ويوزع على الأعضاء



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقتراح بقانون

### في شأن حماية الحق في المواطنة

### وفي الهوية الوطنية

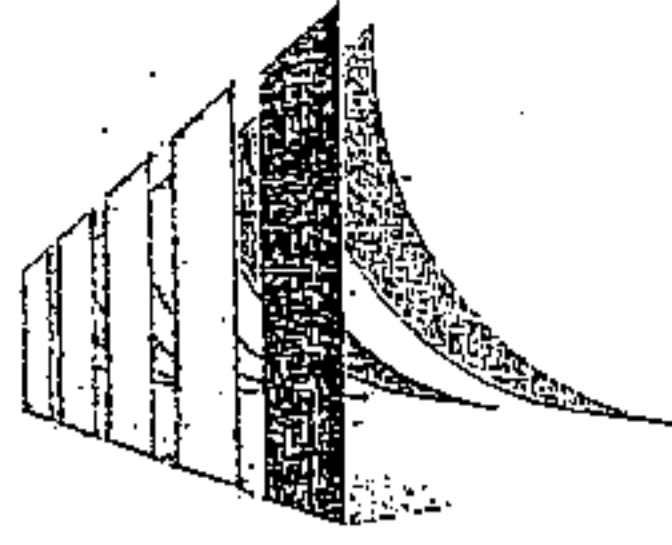
- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

### (المادة الأولى)

المواطنة، إنتماء وارتباط وثيق بين الفرد والوطن، وهي حق وشرف لكل كويتي، وتسهر السلطات العامة في الدولة على حمايتها، والهوية الوطنية دليل عليها.  
وتثبت الهوية الوطنية بالجنسية الكويتية، وهي حق أصيل وأصيق بالشخصية لكل من ولد لأب كويتي أو منحت له.

### (المادة الثانية)

اسقاط الجنسية أو سحبها أو فقدها لا يكون إلا في الأحوال التي حددها المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

### (المادة الثالثة)

قرارات السحب والإسقاط والفقء، شخصية ولا تمتد آثارها إلى من يكون قد اكتسبها بطريق التبعية ممن صدر بحقه قرار السحب أو الإسقاط أو الفقء أو إلى أبناءه القصر. ويشترط أخذ رأي اللجنة العليا للجنسية وإدارة الفتوى والتشريع قبل صدورها.

### (المادة الرابعة)

القرارات الصادرة بإسقاط أو سحب الجنسية أو فقءا لا تحصن بالتقادم ولا تسري بأثر رجعي.

### (المادة الخامسة)

إزدواجية الجنسية غير مسموح بها قانوناً.

### (المادة السادسة)

آثار ازدواجية الجنسية شخصية.

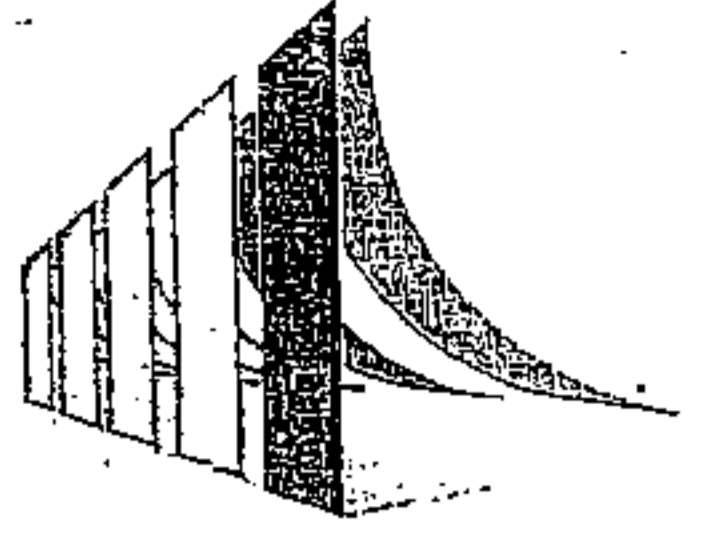
وتنتهي الإزدواجية بالنسبة للكويتي الذي يدخل بجنسية دولة أخرى بالترك والتخلي، وتنتهي بالنسبة لمن يُمنح الجنسية الكويتية بالتنازل عن جنسيته السابقة. ولا أثر للإزدواجية على من يكون قد اكتسبها بطريق التبعية ممن يتمتع بجنسية دولة أخرى أو على أبنائه.

### (المادة السابعة)

لا تثبت الإزدواجية إلا بالمخاطبات الرسمية بين الحكومات.

### (المادة الثامنة)

يعتبر الإقرار أمام الجهة المختصة بترك الجنسية الأجنبية التي دخل بها الكويتي مختاراً أو مرغماً واتخاذ الإجراءات اللازمة أمامها للتخلي عنها سبباً كافياً لوقف إجراءات الفقء فوراً. ويستعيد جنسيته الكويتية كل من فقءها لدخوله مختاراً أو مرغماً بجنسية دولة أخرى عند قيامه بالإقرار والإجراءات المشار إليها بالفقرة السابقة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

### (المادة التاسعة)

يسترد الكويتي المسقطه جنسيته وفقاً للمادة (١٤) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه جنسيته إذا رد إليه اعتباره.

### (المادة العاشرة)

لا تقبل البلاغات في مسائل الجنسية إلا إذا كانت مذيّلة باسم مقدمها وممهورة بتوقيعه، ويعاقب مقدم البلاغ الكيدي في مسائل الجنسية بالعقوبة المقررة لشاهد الزور في قانون الجنسية، ويعتبر بلاغاً كيدياً كل بلاغ لم تثبت صحته.

### (المادة الحادية عشر)

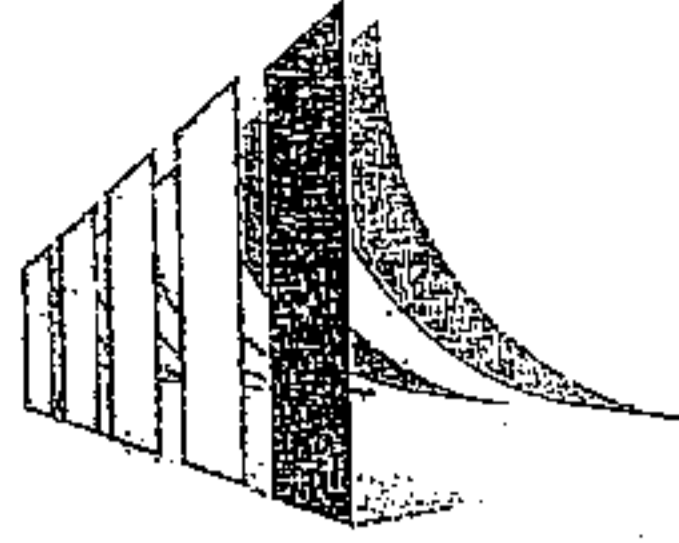
تخضع مسائل الجنسية - بما في ذلك رفض طلبات استعادتها - لرقابة القضاء، ويعتبر من قبيل الرفض عدم الرد على الطلب أيّاً كان موضوعه خلال ستين يوماً من تقديمه. وتستثنى من رقابة القضاء - فقط - القرارات الصادرة برفض طلب منح الجنسية الكويتية لأول مرة وفقاً للمواد (٨،٥،٤) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

### (المادة الثانية عشر)

يشترط لتطبيق المادة (١٣) البند (١) والمادة (٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه صدور حكم قضائي نهائي بالإدانة، ويجوز في هذه الحالة وعلى ضوء الحكم الصادر وملايسات وظروف كل حالة سحب الجنسية ممن يكون قد كسبها بطريق التبعية مع مراعاة المادة الثالثة من هذا القانون.

### (المادة الثالثة عشر)

تلغى البنود (٢، ٣، ٤، ٥) من المادة (١٣) من المرسوم رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الرابعة عشر)

يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

(المادة الخامسة عشر)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية**  
**للاقتراح بقانون**  
**في شأن حماية الحق في المواطنة**  
**وفي الهوية الوطنية**

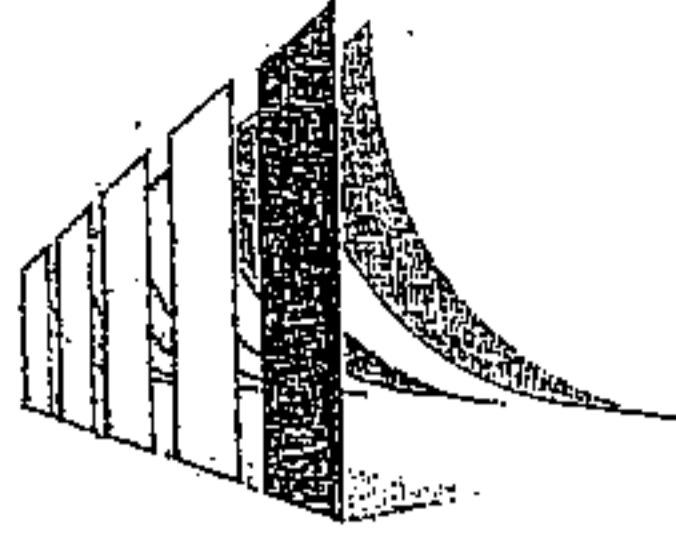
تبقى الجنسية الكويتية من أهم المواضيع المطروحة على الساحة السياسية وذلك لتعلقها بتحديد الركن الثالث من أركان قيام أي دولة وهو الشعب، وبالتالي يقع على كل السلطات حماية هذه الجنسية وبيان أهمية موقعها في كيان الدولة، لذا جاء هذا الاقتراح بقانون تحقيقاً لهذه الغاية وقطعاً لداير الخلافات التي نشبت حولها.

وهذا الاقتراح يحمل بين طياته توازناً بين مصلحة الدولة في تحديد من ينتمي لجنسيتها ومصلحة الأفراد في حماية حقوقهم ومراكزهم القانونية المستقرة، وكذلك ترسيخ الحق في التقاضي كأحد الحقوق الدستورية والطبيعية للإنسان.

كما أنه جاء ليضع حداً لبعض الأوضاع غير المنضبطة كالإزدواجية ووسائل تركها وضوابط السحب والإسقاط والفقْد.

نصت المادة (الأولى) منه على أن المواطنة والهوية الوطنية هي ارتباط وثيق بين الفرد والوطن وليست مجرد ورقة، وأنها حق وليست منحة وأن شهادة الجنسية ما هي إلا دليل على الهوية الوطنية التي تعتبر حقاً لصيقاً بالشخصية وبالتالي تتمتع بما يتمتع به سائر الحقوق من حماية وأخصها الحماية القضائية.

ثم كرّست المادة (الثانية) و (الثالثة) أصلاً هاماً وهو عدم جواز إسقاط الجنسية أو سحبها أو فقدها إلا في الأحوال التي يحددها قانون الجنسية وأن تكون قرارات السحب والإسقاط والفقْد، شخصية، فلا تمتد آثارها إلى اتباع من صدر بحقه السحب أو الإسقاط أو الفقْد أو أبنائه القُصّر حمايةً للغير من هذه القرارات الخطيرة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

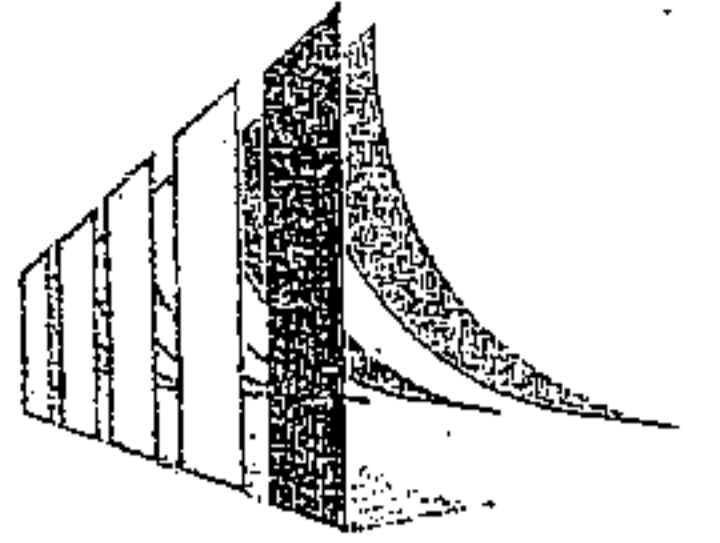
ووضعت المادة (الرابعة) استثناء هام وهو عدم تحصين هذه القرارات بمضي المدة وأن لا تكون لها آثار رجعية.

ثم عرض الاقتراح بعد ذلك لموضوع ازدواجية الجنسية فقرر في المادة (الخامسة) منه أن ازدواجية الجنسية غير مسموح بها كأصل عام وأكدت المادة (السادسة) منه أن آثار ازدواجية الجنسية، شخصية وأنها تنتهي بالنسبة للكويتي الذي يدخل بجنسية دولة أخرى بالترك أو التخلي أو التنازل عن جنسيته السابقة. كما قررت قاعدة هامة مفادها أنه لا أثر للازدواجية على من يكون قد اكتسبها بطريق التبعية ممن يتمتع بجنسية دولة أخرى أو على أبنائه القصر.

وهذا يقتضيه المنطق وتطلبه قواعد العدالة من حماية لحسن النية وأنه لا تزر وزارة وزر أخرى ورسمت المادة (السابعة) وسيلة إثبات الإزدواجية فقصرتها على المخاطبات الرسمية بين الحكومات فقط، وتركت المادة (الثامنة) المجال أمام الكويتي مفتوحاً للعودة للوطن ولأسرته حفاظاً من المشرع على مبدأ وحدة جنسية الأسرة وقررت المادة أن الإقرار أمام الجهة المختصة بترك الجنسية الأجنبية التي دخل بها الكويتي مختاراً أو مرغماً واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلي عنها يُعتبر سبباً كافياً لوقف إجراءات الفقد فوراً واستعادة جنسيته الكويتية عند القيام بالإقرار والإجراءات المشار إليها بالفقرة السابقة، والمشرع بذلك يراعي الصالح العام واستقرار الأسر التي تعتبر المكون الرئيسي للمجتمع الكويتي.

وفتحت المادة (التاسعة) المجال أمام الكويتي المسقطه جنسيته وفقاً للمادة (١٤) من المرسوم رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لاسترداد جنسيته إذا رد إليه اعتباره، وهذا ما يقتضيه الصالح العام.

وقطعاً لدابر البلاغات الكيدية قررت المادة (العاشر) عدم قبول البلاغات في مسائل الجنسية إلا إذا كانت مذيّلة باسم مقدمها وممهورة بتوقيعه، وعاقبت مقدم البلاغ الكيدي في مسائل الجنسية بالعقوبة المقررة لشاهد الزور في قانون الجنسية، وتصدت المادة على أنه يعتبر بلاغاً كيدياً كل بلاغ لم تثبت صحته.



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

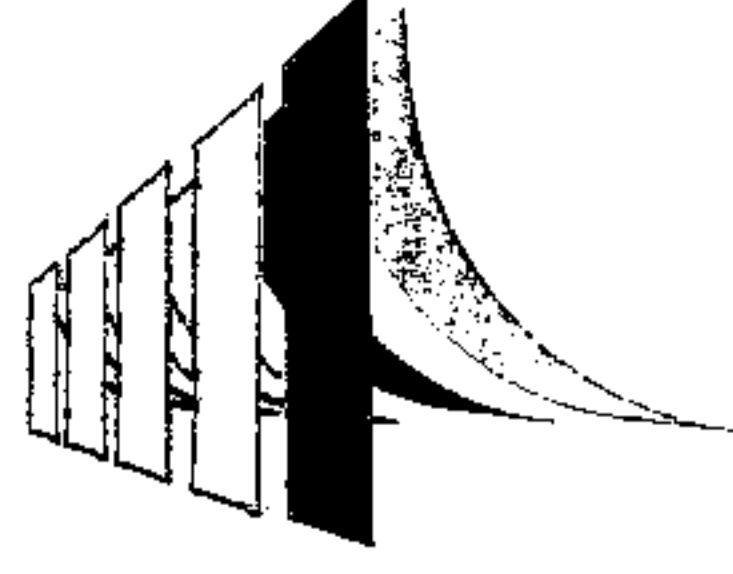
State of Kuwait

دولة الكويت

وحسماً للحدل الدائر قررت المادة (الحادية عشر) خضوع مسائل الجنسية - بما في ذلك رفض طلبات استعادتها - لرقابة القضاء، ويعتبر من قبيل الرفض عدم الرد على الطلب أيّ كان موضوعه خلال ستين يوماً من تقديمه، واستثنت من رقابة القضاء - فقط - القرارات الصادرة برفض طلب منح الجنسية الكويتية لأول مرّة وفقاً للمواد (٤ و ٥ و ٨) من المرسوم الأميري وأبقاها المشرع ضمن زمرة أعمال السيادة دون غيرها من المسائل.

ورغبةً من المشرع في استقرار المراكز القانونية وعدم اضطرابها لفترة زمنية طويلة قررت المادة (الثانية عشر) إلغاء البنود (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المادة (١٣) من المرسوم رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، واشترطت المادة (الثالثة عشر) لتطبيق المادة (١٣ بنداً ١) والمادة (٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ صدور حكم قضائي نهائي بالإدانة ضمناً لحق المتهم بالغش والتدليس والتزوير والإدلاء بالأقوال الكاذبة في الدفاع عن نفسه أمام القضاء، ثم قررت الفقرة الثانية منها أصلاً هاماً تقتضيه متطلبات العدالة وهو حماية الزوجة والأبناء الذين لا يعلمون بتلك الوقائع ولم يشاركوا بها ولا يعرفون وطناً غير الكويت، فأجازت في هذه الحالة وعلى ضوء الحكم الصادر وملابسات وظروف كل حالة سحب الجنسية ممن يكون قد كسبها بطريق التبعية مع مراعاة المادة (الثالثة) فاتحةً المجال بذلك لاحترام مبدأ استقرار المراكز القانونية للأبناء والزوجة الذين لا يد لهم بجزيرة والدهم.

وجاءت المادة (الرابعة عشر) بنص صريح مفاده بأن يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون، وحددت تاريخ العمل به فور نشره في الجريدة الرسمية وأنه على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## المرفق رقم ( ٤ )

**نسخة من الاقتراحين بقانونين ( الخامس  
والسابع ) المشار إليهما**

State of Kuwait



دولة الكويت

## الفصل التشريعي الخامس عشر

### دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٢٦ ربيع الآخر 1438هـ

الموافق: ٢٤ يناير 2017م

بإحاطة اللجنة الدستورية والدفاع  
ويذكر بمداول أعمال الجلسة القادمة

عبدالله  
المحترم

الأخ الفاضل / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نود ابلاغكم بأنه قد أحيل إلى اللجنة بتاريخ 2017/1/22 الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية المقدم من السيدين العضوين / د. عوده عوده الرويعي ، د. خليل عبدالله أبل .

ولما كان قد سبق للجنة أن قدمت تقريرها رقم (9) بتاريخ 2017/1/17 بموضوع متطابق مع هذا الاقتراح بقانون معروض على لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لذلك نرى إحالة هذا الاقتراح لهذه اللجنة للارتباط طبقاً لنص المادة (99) من اللائحة الداخلية للمجلس .

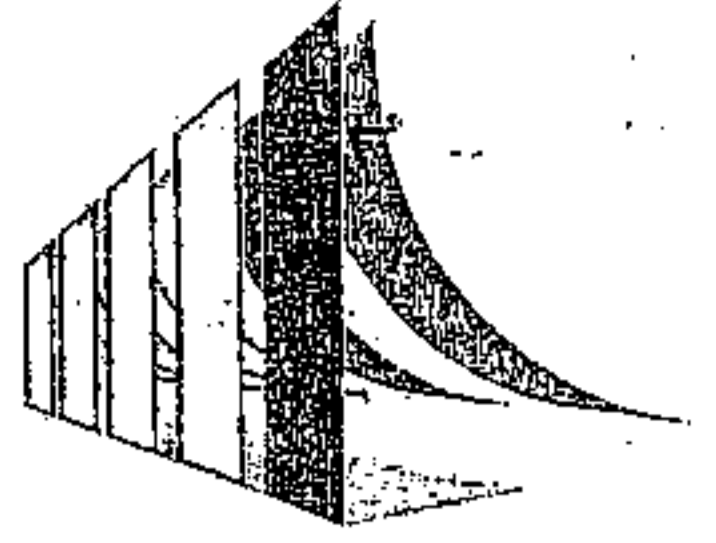
مع خالص التحية ،،،

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

مرفقات :

- نسخة من الاقتراح بقانون -



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

٢٧ / ٢٠١٧

دولة الكويت

٢٢ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

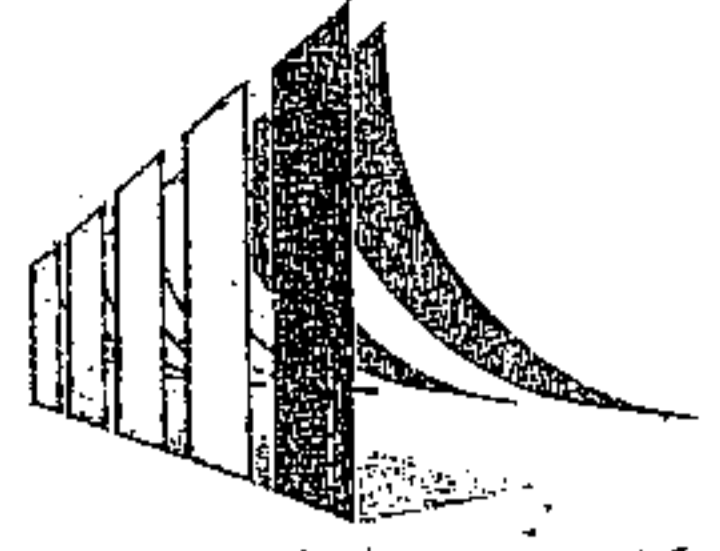
مقدم الاقتراح

د. خليل عبدالله أبل

د. عوده عوده الرويعي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء

علي عويش  
٢٠١٧/١٢/٢٢



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## اقتراح بقانون

### بتعديل بعض أحكام

المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

### بقانون الجنسية الكويتية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

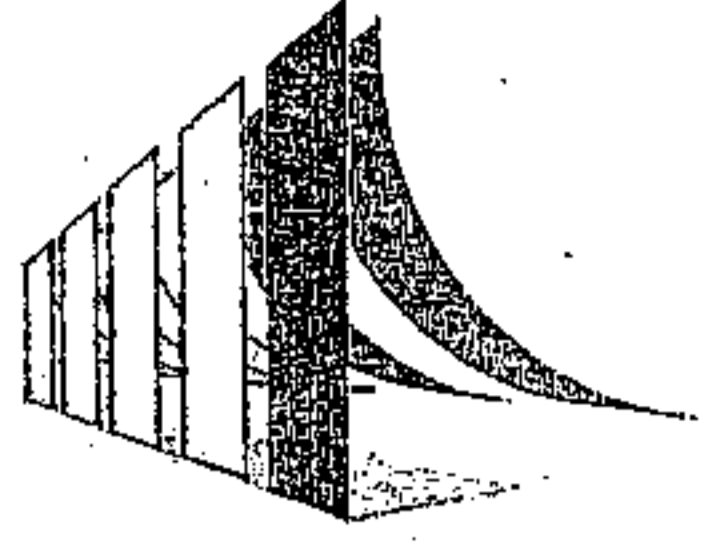
### (مادة أولى)

يستبدل بنص المادة (١٣) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :

" لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها بالتطبيق لأحكام المواد (٣) ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٧ مكرراً ، ٨) من هذا القانون إلا بحكم قضائي وفي الحالات الآتية :

- ١- إذا ثبت بحكم قضائي أنه منح الجنسية الكويتية بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادة غير صحيحة.

- ٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من تاريخ منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.



State of Kuwait

مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

٣- إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠  
المشار إليه.

(مادة ثانية)

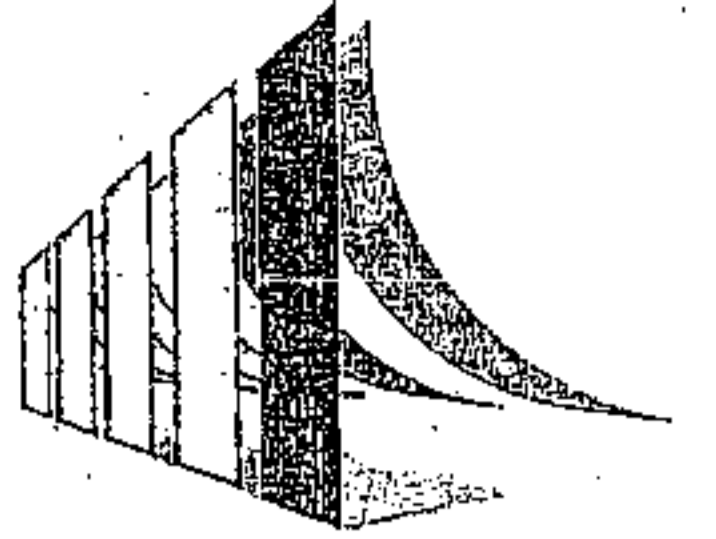
تلغى المادة (٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

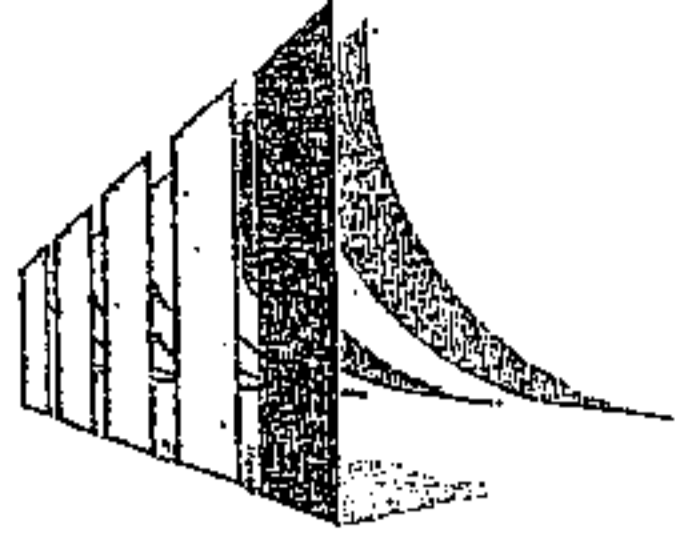
بتعديل بعض أحكام

المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

بقانون الجنسية الكويتية

يُعد قانون الجنسية الكويتية في كل بلد من أهم القوانين وأبعدها أثرًا، فهو الذي يرسم حدود المواطنة، ويميز بين المواطن والأجنبي، وبناء على هذا المفهوم صدر قانون الجنسية الكويتية مبينًا كيفية منح الجنسية الكويتية بوضع شروط إذا ما انطبقت على شخص يقيم على أرض الكويت منحته الدولة جنسيتها، كما جاء في مواد أخرى كيفية سجب هذه الجنسية إذا ما تحققت شروط السحب في الشخص مكتسب الجنسية الكويتية كما تسحب ممن اكتسبها بالتبعية عن هذا الشخص المتحققة فيه شروط السحب والذي يكون بناء على قرار من وزير الداخلية أو مجلس الوزراء ويصدر مرسوم.

لذا فالقانون اعتبر السحب عقوبة ومن المعروف أن العقوبة تكون شخصية وفقًا لقانون الجزاء. إذن فسحب الجنسية هو عقوبة، ومع ذلك تطبق على من يتبع مكتسب الجنسية دون وقوع أي جريمة منه. ولا عدالة في ذلك، ومقولة أن ما بني على باطل فهو باطل، لا محل لها لتبرير سحب الجنسية من التابع لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) سورة فاطر الآية (١٨). فكان لا بد إذن من أن تعدل المادة (١٣) الخاصة بسحب الجنسية ممن اكتسبها وممن اكتسبها معه بطريق التبعية بحيث يكون القضاء هو الحكم وحده في نظر الجرائم المؤدية إلى سحب الجنسية وصدر أحكام بسحبها بدلاً من تركها للأهواء والقرارات الإدارية. فسحب الجنسية بعد مدة طويلة يؤدي إلى نتائج خطيرة أهمها أن يعدم الشخص المسحوب منه جنسيته اجتماعيًا ويعيش عالة على المجتمع ويصبح بدون جنسية هو وأتباعه، فيكبر عدد غير محدد من الجنسية بسبب هذا الإجراء كما أن هذا



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الإجراء سيزيد من معدل الجريمة. لذلك لا بد من أن يحال إلى القضاء كل من يراد سحب جنسيته حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه أمام سدنة العدالة التي إذا رأت وجوب سحب الجنسية أصدرت بذلك حكمها العادل. لذا رؤى التقدم بهذا الاقتراح بقانون لاستبدال نص المادة (١٣) لتحقيق ما ذكر أعلاه، كما نص الاقتراح أيضاً على إلغاء المادة (٢١ مكرراً أ) من القانون المتعلقة بسحب الجنسية بقرارات من مجلس الوزراء.

١٩٩



State of Kuwait

دولة الكويت

١٩ فبراير ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥)

لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١

بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية، مشفوعاً بمذكرته

الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد ظاهر العريش

حال إله لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
و يدرج في جدول أعمال اللجنة القادمة

عبدالله  
٢٠١٧/٢/١٩

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم

الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون

الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠)

لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي، نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

تُستبدل بنصوص المواد (١٣، ١٤، ٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص التالية :

المادة (١٣) :

لا يجوز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد (٣، ٤، ٧، ٨) من هذا القانون، إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية :

- ١- إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو بناء على أقوال كاذبة، ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.
- ٢- إذا حكم عليه خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

- ٣- إذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبياً، لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية.
- ٤- إذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك.
- ٥- إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الإقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية أجنبية.

#### المادة (١٤) :

- لا يجوز إسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي وذلك في الحالات الآتية :
- ١- إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها.
  - ٢- إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت، أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها.
  - ٣- إذا كانت إقامته العادية في الخارج وأنضم إلى هيئة من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للكويت، أو صدر حكم بإدانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءه لبلاده.
- ويترتب على إسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر أن تزول الجنسية الكويتية عن صاحبها وحده.

#### المادة (٢١) مكرراً أ) :

- لا تسحب شهادة الجنسية الكويتية إلا بعد صدور حكم قضائي إذا تبين أنها أعطيت بغير حق بناء على غش أو أقوال كاذبة أو شهادات غير صحيحة.



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثانية)

يُستبدل بنص البند (خامساً) من المادة (١) من المرسوم بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليه النص التالي :

"الطباة التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن إقامة وإبعاد غير الكويتيين ودور العبادة. ويجوز لكل من سحبت أو أسقطت جنسيته أو سحبت شهادة جنسيته، أو أبعد من البلاد بعد سحب جنسيته قبل صدور هذا القانون، تقديم طلب بإلغاء القرار خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية".

(مادة ثالثة)

تُضاف مادة جديدة برقم (١٤ مكرراً) إلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه نصها التالي :

"لا يجوز إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسيته أو سحبت شهادة جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي".

(مادة رابعة)

تلغى المادة (٢٠) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه.

(مادة خامسة)

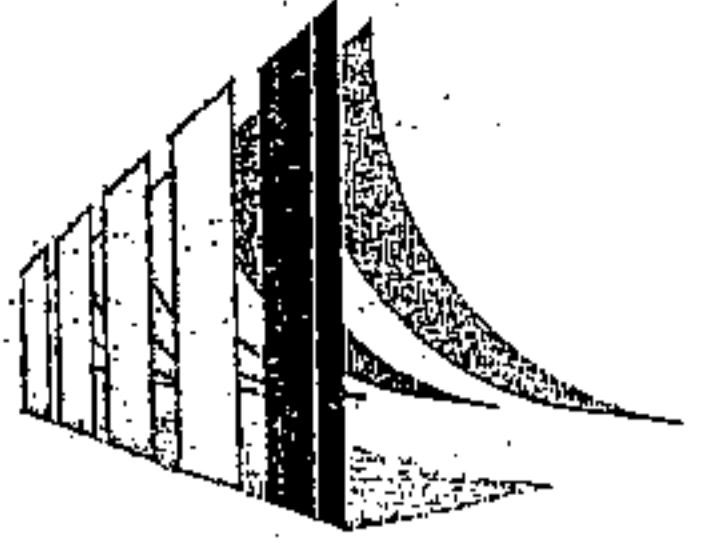
يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

(مادة سادسة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

### للاقتراح بقانون

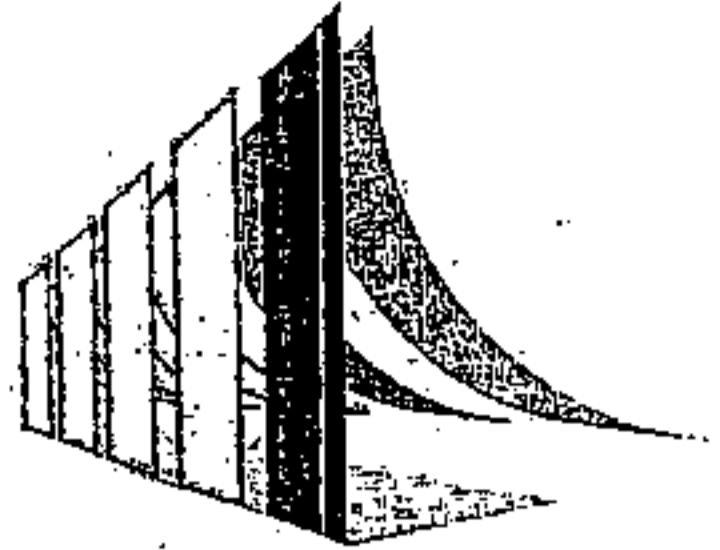
### بتعديل بعض أحكام المرسوم

### الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون

### الجنسية الكويتية والمرسوم بقانون رقم (٢٠)

### لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

جاء هذا الاقتراح بقانون ليتمشى مع آخر الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الكويتية، والتي بسطت رقابة القضاء الإداري على بعض مسائل الجنسية الكويتية، وتأكيداً لنص المادة (٧) من الدستور (العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين) والمادة (٢٧) التي تنص على أن (الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون)، كما يتضح من النص الأخير بأن الأصل في الدستور هو منع إسقاط الجنسية أو سحبها والاستثناء هو السحب والإسقاط الأمر الذي يستدعي أن يكون ذلك بمقتضى حكم قضائي نهائي يحفظ للمتقاضين حقوقهم ويوفر لهم العدالة المنشودة، فلا يجوز حرمان الشخص من الحق في المواطنة والتي تعني الانتساب إلى المكان الذي يستوطنه، كما لا يجوز سحب الجنسية الكويتية ممن اكتسبها عن طريق التبعية وفقاً للمادة (١٣) إذ لا تذب لهؤلاء لأن الجريمة شخصية ولا يجوز أن يمتد الجزاء لغير مرتكب الجريمة، كما أنه لا يجوز إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسيته أو سحبت شهادته جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي، كما عالج هذا الاقتراح بقانون الحالات السابقة لسريانه بمنح المتضررين الحق في رفع دعوى أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القانون المقترح في الجريدة الرسمية، حتى يتسنى لمن لم يرفع دعوى قضائية سلوك الطريق القانوني أمام المحاكم إن أراد الطعن على القرار بسحب أو إسقاط جنسيته أو سحب شهادتها أو الإبعاد بعد سحب أو إسقاط جنسيته أو سحب شهادتها.



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

لذا فقد اقتضى تحقيق هذه الغايات، تعديل نصوص المواد (١٣ ، ١٤ ، ٢١ مكرراً أ) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩، وكذلك البند (خامساً) من المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ المشار إليهما، وإضافة مادة جديدة برقم (١٤ مكرراً) للمرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩، وإلغاء المادة (٢٠) من القانون ذاته.

State of Kuwait



دولة الكويت

## المرفق رقم ( ٥ )

# مذكرة برأي وزارة الداخلية عن الاقتراحات بقوانين المشار إليها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

مجلس الأمة  
I\_01522\_2017  
12/02/2017

الرقم : ٢٣٤٤  
التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٧٠١

الموثر

معالي الأخ الفاضل / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة.. وبعد..،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ( KNA\_02460\_2017 ) المؤرخ 2017/1/29، وكتابكم رقم ( KNA\_02659\_2017 ) المؤرخ 2017/1/31، بشأن دعوة لجنة الشؤون الداخلية والدفاع لحضور الاجتماع المنعقد يوم الأحد الموافق 2017/2/5، بشأن مناقشة الآتي :-  
أولاً: المشروعين بقانونين المقدمين من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ثانياً: الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ثالثاً: الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.  
رابعاً: الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

وبناءً على طلب اللجنة المذكورة في الاجتماع المشار إليه موافقتها برأي الوزارة كتابة .  
يطيب لنا أن نرفق لكم طيه رد الوزارة على طلب اللجنة المشار إليها .

مع أطيب التمنيات،،،

حال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

~~الوزير~~  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية  
خالد الجراح الصباح



٣١٤٤  
١٧٠١

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



مجلس الوزراء  
رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

## رد وزارة الداخلية

بشأن :-

أولاً: المشروعين بقانونين المقدمين من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة .

ثانياً: الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ثالثاً: الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

رابعاً: الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية .

أولاً: المشروعين بقانونين المقدمين من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة :-

1- بالنسبة لمشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة المقدم من الحكومة والحال بالمرسوم

رقم 362 لسنة 2004 .

فإن هذا المشروع لم يقدم من قبل وزارة الداخلية وهو يتعلق باستبدال نص المادة

(14) من القانون المشار إليه بالنص الآتي:

( تنشأ المحكمة الكلية دائرة تشكل من قاض واحد، وتشتمل على غرفة أو أكثر حسب

الحاجة وتختص دون غيرها بالفصل في الطعون على قرارات لجان القيد في الجداول

الانتخابية، ويكون الفصل في هذه الطعون في موعد لا يجاوز آخر يونيو ولا يجوز الطعن في

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

التعليق

ان الاضافة التي تمت على المادة 31 من القانون المشار اليه قد روعي فيها فترة الصيام خلال الشهر الفضيل وكذلك تأدية المشاعر الدينية فلا ضير ان يتم الابقاء على النص الحالي، واما بشأن الغاء الفقرة الثانية من المادة رقم (2) من القانون رقم 27 لسنة 2016 المشار اليه يجدر بنا التنويه على ان القانون رقم 27 لسنة 2016 قد صدر بإرادة ممثلي الأمة وبإقتراح من أعضاء المجلس المنحل السابق وهو قانون نافذ ، وقد روعي من وجهة نظرنا ان تطبيق ما ورد فيه اساساً للأمانة والشرف من مقتضيات الشريعة الإسلامية التي بجلت وقدسست الذات الالهية واحترمت شخوص الانبياء ، ومن جانب اخر حفظت مكانة ولي الامر الممثلة بالذات الاميرية التي حضت عليها الروح الوطنية والمواطنة ورسختها ايضاً المبادئ الدستورية في نصوصها وانطلاقها من مبادئ الشريعة الإسلامية التي شددت على تلك المكانة لولاة الامر، فإنه لا يستقيم القول مع ذلك الغاء تلك الفقرة التي جاءت مرسخة و مترجمة لنص دستوري.

وعليه فأننا نرى رفض الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة على النحو السالف بيانه .

ثالثاً: الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام الرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية .

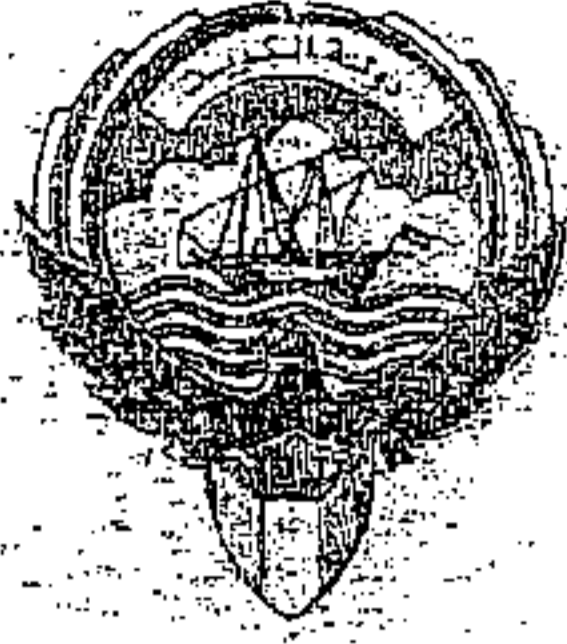
• الاقتراح بشأن استبدال المواد 13-14-21 مكرراً

إن النص المقترح باستبدال نص المادة (13 و 14 و 21 مكرر أ) من المرسوم الأميري رقم 1959/15 بالنص على عدم جواز سحب الجنسية ممن حصل عليها طبقاً للمواد (3 و 4 و 5 و 7 و 7 مكرر و 8) من هذا القانون إلا بحكم قضائي نهائي .

وكذلك عدم جواز إسقاط الجنسية على كل من يتمتع بها إلا بعد صدور حكم قضائي

نهائي ، ولا يجوز سحب الجنسية طبقاً للمادة (21 مكرر أ) ، إلا بعد صدور حكم نهائي .

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

فإن النص يستلزم صدور حكم قضائي نهائي قبل قيام السلطة التنفيذية بسحب جنسية من ارتكب أي جرم من هذه الجرائم ، وهذا النص قد يترتب عليه ما يلي :-

1- عدم قدرة السلطة التنفيذية على إبعاد هذا الشخص عن المكان الذي يعمل فيه ويمكن أن يستمر في الإضرار بالبلد من خلال موقعه .

2- استنزاف الأموال الحكومية التي يتقاضاها هذا الشخص بدون وجه حق .

3- إن انتظار صدور حكم قضائي نهائي سوف يستغرق فترة زمنية قد تصل إلى سنوات من خلال درجات التقاضي .

4- يمكن أن تنقضي الدعوى بمضي المدة بالتقادم أو يتوفى مرتكبها وهنا تكون الطامة الكبرى فلا يجوز إقامة الدعوى على متوفى أو من اكتسبها معه بالتبعية ، ويظل مرتكب الفعل يتمتع بالجنسية الكويتية وما يتبعها من مميزات أجنبية ومادية رغم كونه لا يستحق التمتع بها .

لذا ... نرى رفض الاقتراح والإبقاء على النص الأصلي .

• الاقتراح بعدم جواز إبعاد من سحبت منه الجنسية

أما عن الاقتراح المقدم بعدم جواز إبعاد من سحبت أو أسقطت جنسيته إلا بموجب حكم قضائي نهائي ، فإن هذا الشخص بعد سحب الجنسية منه يصبح أجنبياً ، ولا يجوز أن تغل يد الدولة في إبعاد الشخص الأجنبي عن البلاد وهذا تقييد للسلطة التنفيذية لأنه إذا كان الأجنبي من الخطورة فيجب المبادرة على إبعاده عن البلاد ، وهذا ما هو معمول به في الغالبية العظمى من الدول .

لذا ... نرى رفض الاقتراح والإبقاء على النص الأصلي .

• الاقتراح بشأن اختصاص المحاكم بالسحب والإسقاط

أما عن اقتراح تعديل قانون الجنسية الكويتية وذلك بإضافة مادة (20 مكرر) بشأن اختصاص المحاكم بالنظر في القرارات الصادرة بسحب وإسقاط الجنسية .

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

فلما كان زمام الجنسية يجب أن يكون بيد الدولة من حيث المنح أو السحب أو الإسقاط كون الجنسية هي الرابطة التي تربط بين المواطن والدولة وذلك لتكوين الشعب الذي ينتمي إلى الدولة .

ولما كانت السلطات في الدولة هي ثلاث سلطات وهي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية .

ولما كان دستور دولة الكويت في المادة (50) منه قد قرر ((يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المتصوص عليه في هذا الدستور)) .

ولما كانت الدولة وهي بصدد تنظيم أمورها تصدر بعض القرارات بصفتها سلطة إدارة وهي قرارات خاضعة لرقابة المحاكم ، أما ما يصدر عن الدولة باعتبارها سلطة حكم فلا يجوز أن يقوم القضاء بالتصدي لهذه الأعمال باعتبارها أعمال تصدر من الدولة بصفتها سلطة حكم .

لذا ... نرى رفض الاقتراح والإبقاء على النص الأصلي .

• الاقتراح بشأن بتعديل المادة (11) من قانون الجنسية الكويتية رقم (15/1959)

إن النص المقترح يلقي أعباء كثيرة على عاتق وزارة الداخلية وذلك في إخطار كل مواطن كويتي اكتسب مختاراً جنسية أخرى وذلك بإعلانه بصحيفة الدعوى طبقاً لقانون المرافعات التجارية والمدنية وتحديد أجل له للتنازل وانتظار انقضاء المدة المقررة في صحيفة الإعلان ثم النشر في الجريدة الرسمية ثم اللجوء إلى استصدار مرسوم أميري بفقده الجنسية الكويتية .

كما يلقي النص المقترح على الدولة تتبع من يحمل جنسية أجنبية مع جنسيته الكويتية وبعد تتبعه تتخذ معه الإجراءات سالفة الذكر .

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

إن النص المقترح يشجع بعض المواطنين على اكتساب جنسية جديدة بجانب جنسيته الكويتية وذلك على أمل أن لا يتم اكتشاف أمره ، فإذا انكشفت قامت الدولة باتخاذ الإجراءات السابقة .

إن النص يسمح للزوجة التي تدخل في جنسية زوجها وفقاً لقانون تلك الجنسية أن لا تفقد الجنسية الكويتية بمعنى أنها تتمتع بجنسيتين (جنسية زوجها وجنسيتها الكويتية) .

لذا ... نرى رفض الاقتراح والإبقاء على النص الأصلي .

رابعاً: الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة أعضاء مجلس الأمة في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية .

تقدم بعض السادة أعضاء مجلس الأمة - بالاقتراح المشار إليه ومذكرته الإيضاحية ، والمتضمن في مجمل نصوصه تنظيمياً لبعض مسائل الجنسية ( سحب الجنسية وإسقاط الجنسية وفقدانها ) وازدواجية الجنسية . والتي هي مسائل منظمة بالفعل في قانون الجنسية الحالي الصادر بالمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ولكن هذا الاقتراح تضمن تنظيمياً جديداً يمكن ايجازه في النقاط الآتية وإبداء الرأي بشأنه :-

1- جعل قرارات سحب الجنسية والإسقاط والفقد شخصية ولا تمتد آثارها إلى من يكون قد اكتسبها بطريق التبعية ممن صدر بحقه قرار السحب أو الإسقاط أو الفقد أو إلى أبنائه القصر.... (المادة الثالثة من الاقتراح)

ونرى أن هذا الاقتراح مردود عليه بأن القانون الحالي حرص على مراعاة مبدأ شخصية العقوبة فليس كل الحالات يمتد فيها آثار السحب أو الإسقاط أو الفقد إلى التابعين ويمكن مراجعة أحكام السحب والإسقاط والفقد في المواد (9، 10، 11، 11 مكرر، 12، 13، 14) من قانون الجنسية الكويتية .

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الداخلية

## 2. القرارات الصادرة بإسقاط أو سحب الجنسية أو فقدانها لا تتحصن بالتقادم ولا تسري بأثر رجعي (المادة الرابعة)

نري أن هذا الاقتراح مرفوض لأنه ليست جميع مسائل الجنسية يبسط القضاء رقابته عليها فمسائل الجنسية تتعلق بأعمال السيادة التي تباشرها الحكومة باعتبارها سلطة حكم وليست سلطة إدارة ، وإن كان القضاء بسط رقابته على بعضها بقرارات سحب الجنسية وأنه لا يجوز الانتقاص أو تقييد سلطة الحكومة في مسائل الجنسية في تحديد تاريخ الإسقاط أو السحب أو الفقد .

## 3. تنظيم ازدواجية الجنسية الواردة في مواد الاقتراح (المادة الخامسة ، السادسة ، السابعة ، الثامنة) .

نري أن قانون الجنسية الحالي وضع تنظيمًا لمسألة ازدواجية الجنسية عند استعراض أسباب فقد الجنسية ومن ثم فإن تكرار تنظيم مسألة ازدواجية الجنسية باستخدام مصطلحات أخرى دون بيان مأخذ أو قصور التنظيم الحالي ، يجعل هناك مبرراً قوياً لرفض هذه الاقتراحات .. فأسباب فقد الجنسية وفقاً للمذكرة التفسيرية للقانون رقم 15 لسنة 1959 الخاص بالجنسية الكويتية ترجع إلى ثلاثة أسباب : الزواج والتجنس والإسقاط ، فالزواج كما يكسب الأجنبية التي تزوجت من كويتي الجنسية الكويتية ، كذلك هو يفقد الكويتية التي تزوجت من أجنبي جنسيتها ، علي أن المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي لا تفقد الجنسية الكويتية وتدخل في جنسية زوجها إلا إذا كان قانون هذا الزوج يحتم ذلك ... والتجنس كما يكسب الأجنبي المتجنس الجنسية الكويتية ، كذلك هو يفقد الكويتي الذي تجنس مختاراً بجنسية أخرى جنسيته . ويشترط لذلك أن يكون الكويتي قد أراد مختاراً كسب الجنسية الأجنبية .... أما إذا تجنس الكويتي مختاراً بجنسية أجنبية ، ووقع هذا التجنس صحيحاً بموجب أحكام القانون الأجنبي ، فإن الكويتي يكسبه الجنسية الأجنبية يفقد جنسيته الكويتية

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

. وتفقد زوجته معه جنسيتها الكويتية إلا إذا أعلنت وزير الداخلية ... بأنها ترغب في الإحتفاظ بجنسيتها الكويتية....

4. أورد الاقتراح في المادة التاسعة منه نص يفتح المجال أمام الكويتي السقطة جنسيته وفقاً للمادة (14) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه بأن يسترد جنسيته إذا رد إليه اعتباره . وسبب هذا النص وفقاً للمذكرة الإيضاحية هو ما يقتضيه الصالح العام .

ونري ، رفض هذا الاقتراح لعدم وضوح سببه ، وأنه اقتراح يعتريه الغموض ، فالمادة (14) تنص على حالات اسقاط الجنسية الكويتية ومنها إذا دخل الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها ، وإذا عمل لمصلحة دولة أجنبية وهي في حالة الحرب مع الكويت أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها ... فهل من المنطقي أن تفتح المجال لاسترداد الجنسية لمن سقطت عنه الجنسية بسبب ارتكابه هذه الأعمال ... وماذا تعني إذا ما رد إليه اعتباره ؟ فالمعروف أن رد الاعتبار يرتبط بالأحكام الجزائية .

5. نصت المادة العاشرة من المقترح على تنظيم مسألة تلقي البلاغات في مسائل الجنسية وبيئت عقوبة مقدم البلاغ الكيدي .

ونري أنه لا حاجة لهذا الاقتراح فالتنظيم الوارد بالمادة (21) مكرر "ب" - المعمول به حالياً - أوضح العقوبة الجزائية للشخص الذي يدلي ببيانات غير صحيحة إلى الجهات الإدارية المختصة بتحقيق الجنسية الكويتية أو اللجان المشكلة لهذا الغرض . وبالتالي فلا مبرر لهذا النص .

6. أخضعت المادة العادية عشر من الاقتراح المشار إليه مسائل الجنسية - بما في ذلك رفض طلبات استعادتها - لرقابة القضاء .... وتستثنى من رقابة القضاء - فقط القرارات الصادرة برفض طلب منح الجنسية الكويتية لأول مرة وفقاً للمواد (4 و 5 و 8) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه .

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية

ونري رفض هذا الاقتراح ، لأنه كما بيناه سابقاً مسائل الجنسية من أعمال السيادة التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة وإن كان القضاء بسط رقابته علي بعض مسائل الجنسية كقرارات سحب الجنسية الكويتية وفقاً لما استقر عليه الأمر في قضاء محكمة التمييز الكويتية .. ومن ثم لا يجوز للسلطة التنفيذية التنازل عن هذه السلطة وفقاً للمادة (50) من الدستور كما سبق بيانه.

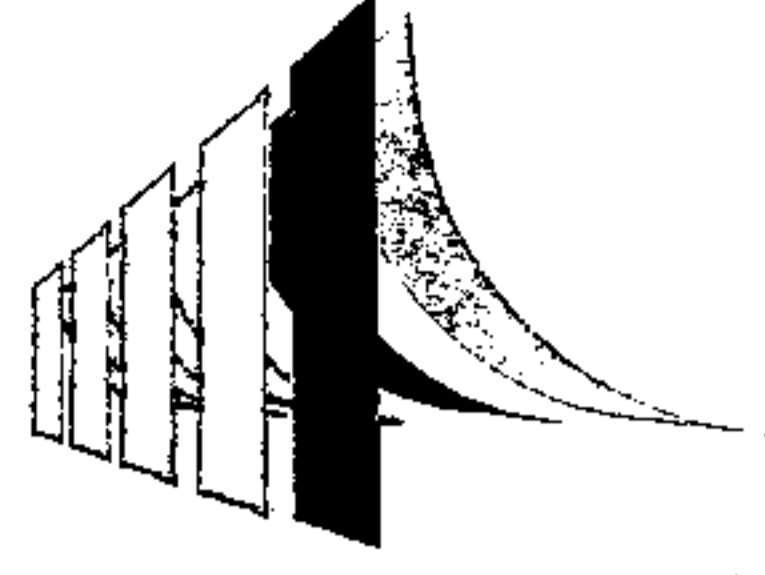
7- نصت المادة (الثانية عشر) من الاقتراح سالف الذكر علي أن : يشترط لتطبيق المادة (13) البند (1) والمادة (21 مكرراً 1) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه صدور حكم قضائي نهائي بالإقامة .....

و نري عدم الموافقة علي هذه المادة لنفس الأسباب سالفه الذكر الواردة بالبند (6) .  
8- المادة الثالثة عشر من الاقتراح نصت علي إلغاء البنود (2 ، 3 ، 4 ، 5) من المادة (13) من المرسوم رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، وأن سبب هذا الاقتراح هو أن الشرع يرحب في استقرار المراكز القانونية وعدم اضطرابها لفترة زمنية طويلة

ونري أن هذا الاقتراح يمثل هدم شبه كامل لحالات سحب الجنسية الكويتية الواردة بالمادة (13) المعمول بها حالياً - بدون أي مبرر واضح ، ويتعارض مع نظام الجنسية الذي يجعل المتجنس خلال فترة معينة محلاً للتجربة يثبت خلالها أنه أهلاً لاكتساب الجنسية الكويتية ، وهذا أمر منطقي ونظام معمول به في معظم دول العالم . وبالتالي نرفض هذا المقترح.

لذلك وتأميماً علي ما تقدم ... نوري

- عدم الموافقة علي الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية ... وفقاً لما سلف بيانه .



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## المرفق رقم ( ٦ )

**نسخة من قرار المجلس بإعادة التقرير إلى  
لجنة الشؤون الداخلية والدفاع**

Speaker's Office

State of Kuwait

مجلس الأمة

KNA\_04446\_2017

12/03/2017



مكتب الرئيس  
دولة الكويت

المحترم

الأخ الفاضل / رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

تحية طيبة وبعد ...

أنهي إليكم أن مجلس الأمة قد نظريجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/٣/٧م، الطلب المقدم في أثناء الجلسة من بعض السادة الأعضاء بتأجيل النظر في التقرير الرابع عشر للجنةكم بشأن:-

١. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية وعددها (٤).

٢. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم الأميري رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (٢).

٣. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

وبعد المناقشة انتهى المجلس إلى الموافقة على إعادة التقرير إلى لجنةكم على أن تقدم تقريرها في فترة لا تتجاوز أسبوعين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

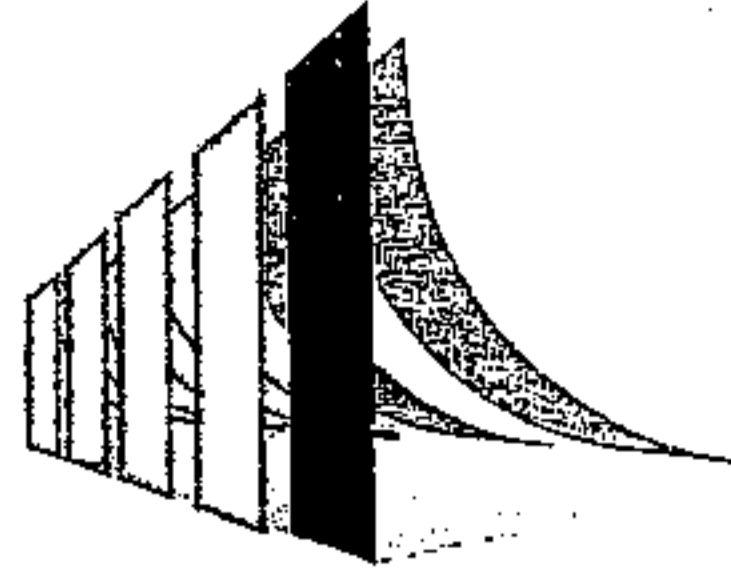
مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة



المرفقات:-

- نسخة من الطلب المشار إليه



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الأخ الرئيس المحترم

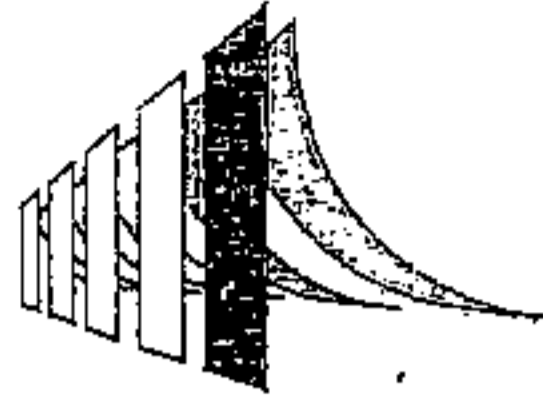
بعد التحية،،،

رجاء تأجيل القانون إلى فترة أسبوعين.

مع الشكر، مع النداء بالاسم.

١.	عدنان سيد عبد الصمد	٦.	عبد الله يوسف الرومي
٢.	خلف دميثير العنزي	٧.	صفاء عبد الرحمن الهاشم
٣.	صالح أحمد عاشور	٨.	د. خليل عبد الله علي
٤.	أحمد نبيل الفضل	٩.	طلال سعد الجلال
٥.	خليل إبراهيم الصالح	١٠.	صلاح عبد الرضا خورشيد

وتفضلوا سموكم بقبول فائق الاحترام،،،



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

اتوفى ابي المرحوم

بعد العلة

رحمة الله عليه الفاتوم

مئة سنة ارحم

عاشق ابي المرحوم

رحمة الله عليه

رحمة الله عليه

رحمة الله عليه

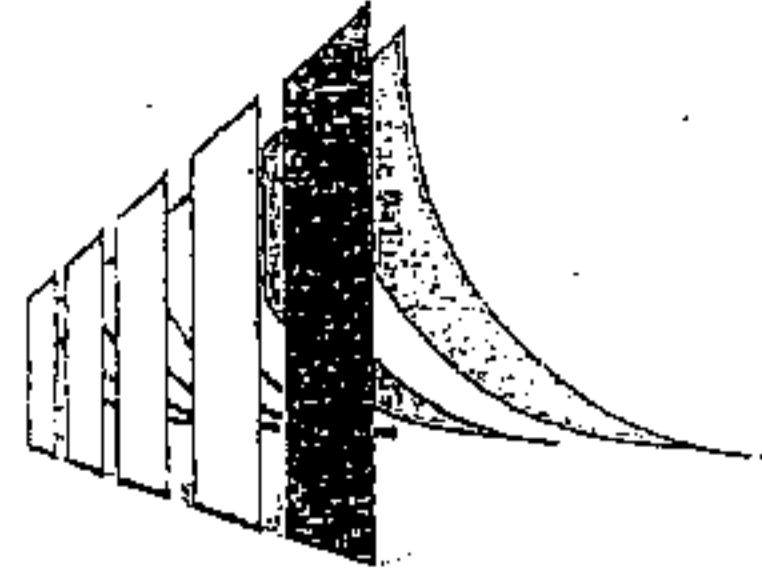
رحمة الله عليه

رحمة الله عليه

رحمة الله عليه

رحمة الله عليه

رحمة الله عليه - رحمة الله عليه



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

التاريخ: 2017/02/08

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

نقترح نحن الموقعين أدناه تقديم تقرير الرابع عشر للجنة الداخلية والدفاع بشأن:-

- 1- الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).
- 2- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكاية لنظر المناعات الإدارية وعددها (2).
- 3- الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

بعد الرسائل الواردة وبالأسبوعية على كل من عايناه من الموضوعات المعروضة على جدول الأعمال، وأن يستمر المجلس إلى حين الانتهاء من التصويت على الاقتراح في مداولتيه الأولى والثانية

مع رجاء التصويت على هذا الطلب بالنداء بالاسم.

مع وافر التحية والتقدير ،،،

مقدمو الاقتراح

١٠ صبارك الجوهري صالو

١١ ناصر بن عبد الله الدوسري

١٢ نصيب العتيبي

١٣ نايف بن عبد العزيز المرزوق

١٤ عبد الله بن محمد العتيبي

١٥ مبارك بن عبد الله العتيبي

١٦ محمد بن عبد الله العتيبي

١٧ محمد بن عبد الله العتيبي

١٨ محمد بن عبد الله العتيبي

١٩ د. عبد الإلهم العتيبي

٢٠ د. محمد بن عبد الله العتيبي

٢١ محمد بن عبد الله العتيبي